

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٤٢٣

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	/السيد أدوم	(كوت ديفوار)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد بلوك
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هانتر

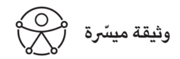
جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/1104)

1843753 (A)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨) (S/2018/1104).

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/1110، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الكويت والسويد.

ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1104، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٩٣ (٢٠١٧) و ٢٤٠١ (٢٠١٨).

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد العتيبي (الكويت): شكرا، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة. لقد قامت السويد والكويت، على مدى الأسبوعين الماضيين - بصفتهما القائمين بالصياغة فيما يتعلق بالملف الإنساني السوري - بالتشاور مع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية بشأن تجديد القرار الخاص بإيصال المساعدات الإنسانية إلى سورية، بما في ذلك الأحكام الأساسية للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤). وقد كانت جولات المفاوضات والمشاورات هذه مثمرة ومفيدة. ونشكر جميع أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة خلال هذه العملية. ونتيجة لذلك قدمت السويد والكويت، للمجلس، ما تؤمنان بأنه يشكل قرارا إنسانيا بحتا ومتوازنا ويجدد ولاية العمليات الإنسانية عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا، حسبما أوصى الأمين العام للأمم المتحدة.

لا تزال المساعدات عبر الحدود التي يأذن بها مجلس الأمن تشكل جزءا حيويا من الاستجابة الإنسانية. ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر وحده، تم توفير مساعدات منقذة للحياة لأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص، بما في ذلك المساعدات الغذائية لنحو نصف مليون شخص. هذا، ولا يزال عدد المحتاجين في سورية كبيرا، فهناك ١٣ مليون شخص في حاجة للمساعدات الإنسانية.

إن تجديد القرار يعني أن مجلس الأمن يواصل مساهماته في تخفيف المعاناة الإنسانية ويضمن وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في سورية بأقصر الطرق، وأن المساعدات الإنسانية عبر الحدود لا تزال تعتبر مكملة للآليات الأخرى القائمة في الاستجابة الإنسانية في سورية، حيث يعتمد ملايين الناس على آلية إيصال هذه المساعدات عبر الحدود، للبقاء على قيد الحياة. ولذلك، نحث جميع أعضاء المجلس على دعم مشروع القرار هذا والتصويت لصالحه.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي، والصين.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): حصل مشروع القرار على ١٣ صوتا مؤيدا، وعدم اعتراض أحد، مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ اليوم بشكر أعضاء المجلس على القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي اتخذوه للتو. فالمعونة عبر الحدود توفر شريان حياة حاسم الأهمية للملايين من السوريين الذين لا يمكن دعمهم بأي وسيلة أخرى. وقد اضطلع المجلس بدوره، وسنضطلع نحن الآن بدورنا لمواصلة إيصال المعونة بطريقة فعالة وخاضعة للمساءلة بقدر الإمكان.

إن الحالة في الشمال الغربي من سورية، حيث لا يزال حوالي ٣ ملايين شخص يعتمدون على العمليات الإنسانية عبر الحدود، شديدة الصعوبة. وعلى الرغم من أنه كان لتوقف الضربات الجوية تأثير ملموس على حياة الناس هناك، لا يزال القصف والقتال في المناطق داخل المنطقة المجردة من السلاح وحولها يسفران عن موت وإصابة المدنيين وتدمير البنية التحتية المدنية. ففي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أصابت قذيفة هاون مدرسة ابتدائية في بلدة جرجناز، في وقت مغادرة الطلاب، مما أسفر عن مقتل أربعة صبية وفتاتين وجرح عشرة أطفال آخرين. ويتواصل انعدام الأمن وما زالت ترد تقارير عن وقوع حوادث تؤثر على المدنيين. وتفيد التقارير بأن الأعمال القتالية الأخيرة أجبرت ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ شخص على الفرار من ديارهم إلى القرى المجاورة، مع عيش العديد من الناس في العراء من دون مأوى ملائم، خلال أشهر الشتاء الباردة. إنهم ينضمون إلى الآلاف الذين يعيشون في الخيام أو تحت الأغطية البلاستيكية.

وتواصل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الاستجابة لضمان أن يحصل المحتاجون على المساعدة، غير أن القتال والتشرد يجعلان الحالة أكثر صعوبة والسكان أكثر عرضة للخطر. لا تزال إدلب على شفا كارثة إنسانية. وإذا ما حدث مزيد من التصعيد في أعمال العنف، فإن الاحتياجات ستتجاوز سريعا قدرة الوكالات الإنسانية على الاستجابة. يجب على أطراف النزاع الحرص على تجنب الإضرار بالسكان المدنيين، مع القيام في الوقت نفسه باتخاذ جميع التدابير الممكنة لكفالة إنهاء العنف في إدلب وعدم حدوث الكارثة الإنسانية التي حذر منها الأمين العام.

وتقدر المنظمات الإنسانية أن ما يصل إلى ٦ ٠٠٠ شخص ما زالوا عالقين في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، إلى الشرق من نهر الفرات، في محافظة دير الزور. وما زال المدنيون يعانون نتيجة القتال البري والقصف الجوي على السواء. وقد أفادت التقارير، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أن غارات جوية ضربت مستشفى ميدانيا في المنطقة، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من المدنيين،

بمن فيهم النساء والأطفال والعاملين في المجال الطبي. وحرية التنقل مقيدة بشدة.

وقد تمكن حوالي ٩ ٠٠٠ شخص من الفرار منذ أيلول/سبتمبر، ولكنهم ما زالوا معرضين للأذى، إذ يعيشون في ظروف صعبة في ظل وصول محدود للغاية إلى المساعدات والخدمات الأساسية.

وآخر مساعدات وصلت إلى النازحين في المنطقة كانت في تشرين الأول/أكتوبر. واضطرت آخر بعثة إنسانية إلى المنطقة للعودة من حيث جاءت عندما تعرضت سياراتها للهجوم وأصيب أحد أفرادها بالرصاص، وحالته مستقرة الآن بعد تلقي العلاج، ولكن المدنيين في المنطقة ما زالوا يعانون من دون الدعم الأساسي الذي يحتاجون إليه. وما زلت أشعر بقلق بالغ إزاء أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في ركبان، حيث ما زلنا نتلقى تقارير عن المعاناة والموت بين المدنيين.

ويبين نشر قافلتنا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر أنه حيثما توجد الإرادة السياسية، يمكن للمنظمات الإنسانية أن تعبئ جهودها على وجه السرعة وأن تقدم المساعدة إلى المحتاجين. ومرة أخرى، أشكر كل من شارك في ذلك. ونحن بحاجة إلى البناء على هذا الإنجاز الأول بقافلة ثانية في وقت لاحق من هذا الشهر لتوفير الغذاء والمياه والدعم في مجال النظافة الصحية والصرف الصحي، والمواد الطبية والتغذوية، وكذلك الأغطية والمراتب وغيرها من المواد الأساسية غير الغذائية للمساعدة في حماية الناس خلال شهور الشتاء. كما ستسمح لنا القافلة الثانية بتنفيذ المزيد من اللقاحات والتحدث إلى الناس بشأن خططهم ونحن نتطلع إلى حلول أكثر استدامة.

وأود أن أؤكد للمجلس أن التسليم الأول كان فعالا. رصدنا تسليم المعونات داخل المخيم لثلاثة أيام. وسنبذل جهودا إضافية لتعزيز رصد التوزيع في القافلة التالية. وسنرسل فريقا أكبر، ونخطط لمرافقة المساعدات من نقطة التفريغ إلى نقاط التوزيع داخل المستوطنة المؤقتة للإشراف على التوزيعات الفعلية وإجراء الرصد ما بعد التوزيع. لذلك، فإن رسالتي إلى جميع الأطراف المعنية بسيطة. أطلب إليهم أن يقدموا الأذون ورسائل التسهيل وجميع الضمانات الأمنية المطلوبة حتى تنطلق القافلة دون تأخير أو عائق.

ومواصلة الاستجابة وتعزيزها أمر بالغ الأهمية أيضا في أجزاء أخرى من البلد، بما في ذلك في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث يقدر أن ٨,٧ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية في الوقت الحالي. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر، كانت المنظمات الإنسانية العاملة من داخل سورية تصل إلى ٣,٢ مليون شخص في المتوسط كل شهر. وكانت الأولوية الرئيسية تلبية احتياجات أشد الفئات ضعفا في المواقع التي شهدت انتقال السيطرة. ويعيش حوالي ١,٦ مليون شخص في مناطق تغيرت الجهة المسيطرة فيها منذ بداية العام. وبعض المناطق عانت لسنوات تحت الحصار، وتأثرت بنشاط عسكري مكثف قبل أن تتغير السيطرة أو أنها لم تشهد استئناف الخدمات الأساسية منذ تغيرت السيطرة. ويعيش زهاء ثلث هؤلاء الأشخاص في مناطق تصنفها الأمم المتحدة على أنها يصعب الوصول إليها، حيث لا تحظى الأمم المتحدة وشركاؤها بوجود مستمر، ونتيجة لذلك، تكون الاحتياجات الإنسانية ملحة بشكل خاص. ووصلت المساعدات إلى ٤٠ في المائة من هذه المواقع، بما في ذلك من خلال اتفاق شامل للوصول إلى شمال ريف حمص وجنوب حماة. بيد أن الوصول المستدام إلى العديد من المناطق لا يزال محدودا وبعض المناطق ما زال يتعذر الوصول إليها كليا.

إن تحسين استجابتنا لا يقتصر على الوصول إلى المزيد من الناس، وإن كان ذلك جزءا منه. ونحن نركز بصورة متزايدة أيضا على مواصلة تحسين نوعية وصولنا وبرمجتنا. فما هو المقصود بنوعية المساعدة الإنسانية؟ أولا، يجب أن تكون المساعدة

مبنية على تقييم الاحتياجات. ثانيا، يعني ذلك القدرة على رصد وتقييم الأثر، بما في ذلك من خلال التخاطب المباشر مع الأشخاص الذين نحاول مساعدتهم. ثالثا، يشمل ذلك ضمان الحماية لأضعف الفئات واستدامة وصولنا شهرا بعد شهر، استنادا إلى الاحتياجات المحددة. ونحن نحرز تقدما في كثير من تلك المجالات. والأمم المتحدة تصل إلى العديد من المناطق، وقد أنجزت أكثر من ٥٥٠ بعثة خلال الأشهر الثلاثة الماضية للتقييم أو التسليم أو رصد إيصال المساعدات. ونعمل على توسيع تواجدنا الميداني في المحافظات خارج دمشق لتعزيز قدرتنا على العمل مع المجتمعات، وتقييم الاحتياجات وتسليم المساعدات ورصد الأثر. ونواصل العمل مع جميع أطراف النزاع، بما في ذلك حكومة سورية، على مستويات متعددة للتفاوض على الوصول وضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وسأقدم إلى المجلس تقريرا عن التقدم الذي أحرزناه في تحسين الوصول في الأشهر المقبلة.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الطلبات الخمسة التي تقدمت بها إلى المجلس قبل شهرين (انظر S/PV.8384). وسيظل التنفيذ الكامل لتلك الطلبات أساسيا في عملنا ونحن على أبواب عام ٢٠١٩، لأن قضايا أخرى قد تنشأ أيضا مع تطور الأوضاع.

أولا، باتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، تحقق تقدم مهم، ولكن يجب أن نضمن دوام الوصول بدون عوائق. ثانيا، في حين أننا نشهد التنفيذ المستمر للاتفاق بين روسيا تركيا في الشمال الغربي، من الأهمية بمكان أن يستمر ذلك فيما يتعلق بالمدنيين والبنية التحتية المدنية، مع إنهاء الأعمال القتالية الحالية. ويجب تلافي أي هجوم عسكري كامل على إدلب والمناطق المحيطة بأي ثمن. ثالثا، لا بد من الدعم لضمان الموافقة الفورية على القافلة الإنسانية التالية إلى الركبان وكفالة الوصول الآمن إلى المستوطنة المؤقتة. رابعا، يجب أن يوفر لنا المجلس دعما مستمرا حتى نتمكن من مواصلة جهودنا لضمان الوصول الجيد، الذي نستطيع من خلاله إجراء تقييمات إضافية للاحتياجات، وإيصال المساعدات إلى جميع المناطق التي تكون فيها الاحتياجات أكثر إلحاحا، ورصد أثر تدخلاتنا. أخيرا، يجب أن نقدم التمويل لخطتنا الحالية للاستجابة الإنسانية. فالجهات المانحة قدمت أكثر من ٢,١ بليون دولار هذا العام، ولكن لم يمول من الخطة أكثر من ثلثيها حتى الآن.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أقول بضع كلمات باسم المشتركَين في الصياغة، السويد والكويت، وأتابع ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية كممثل للسويد.

باتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) اليوم، يعزز مجلس الأمن التزامه تجاه الملايين في سورية. وباسم المشتركين في الصياغة، الكويت والسويد، أرحب بهذا القرار بشدة. وبتجديد طرائق القرار ٢١٦٥ (٢٠١٥) لمدة ١٢ شهرا إضافية، سيستمر إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة كل يوم في سورية. وليس لدى الأمم المتحدة وسيلة بديلة للوصول إلى الأشخاص المحتاجين. إنه شريان حياة وجودي.

وفي حين أن الحالة على أرض الواقع قد تغيرت كثيرا خلال العام المنصرم، لا تزال الاحتياجات الإنسانية هائلة، للأسف. وهناك الملايين من الأشخاص الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية. وهذا القرار يتعلق بضمان حصولهم على المساعدة من خلال أقصر الطرق، ووصول الإغاثة إلى أكبر عدد ممكن من الناس في جميع أنحاء البلاد. إن عمليات الأمم المتحدة عبر الحدود، انطلاقا من القرار ٢١٦٥ (٢٠١٥)، ضرورية طالما

بقيت الاحتياجات الإنسانية واستمرت عرقلة الوصول الإنساني من داخل البلد.

وكمشترك في الصياغة مع الكويت، فإن الحتمية الإنسانية كانت هي البوصلة التي وجهت عملنا. وخلال الأسابيع الماضية، تشاورنا مع جميع أعضاء المجلس وغيرهم من أصحاب المصلحة، بما في ذلك سورية والبلدان المجاورة. والتزمنا بتيسير عملية مفاوضات عادلة وموضوعية وشفافة. ومن المعروف أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن النزاع السوري في هذا المجلس، وأن المناقشات قد تحتدم أحيانا. غير أن اتخاذ قرار اليوم يدل على أنه في مواجهة الاحتياجات الملحة، يمكن لأعضاء المجلس أن يجتمعوا معا لتحمل مسؤولية جماعية.

وبالنيابة عن المشتركين في الصياغة، أود أن أشكر ممثلي جميع الوفود على مشاركتهم البناءة خلال المفاوضات بشأن القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك وفريقه هنا في نيويورك على دعمهما. والأهم من ذلك، أود أن أحيي موظفي الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين على جهودهم الحثيثة لمساعدة الشعب السوري.

والآن، سأدلي بكلمات قليلة بصفتي ممثل السويد. إن ميثاق الأمم المتحدة يضع الناس في الصدارة، ولكن في كثير من الأحيان تُنسى الشعوب أو تُهمل أثناء مداولاتنا في هذا المجلس. واجتماعاتنا بشأن الحالة الإنسانية في سورية تذكرة بأن النزاع السوري ينبغي أولا وقبل كل شيء أن يكون الشعب السوري هو محوره.

لقد أدى النزاع في سورية إلى كارثة إنسانية، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتجاوز الحدود السورية. ومع دخول النزاع شتاءه الثامن، هناك ١٣ مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، من بينهم أكثر من ٥ ملايين من الأطفال. وقد تشرّد ستة ملايين شخص داخل سورية، وأُجبر الكثيرون منهم على الفرار أكثر من مرة، وفرّ خمسة ملايين آخرين إلى البلدان المجاورة. ولا شك في أن مسؤولية ثقيلة جداً عن هذه الكارثة تقع حتماً على عاتق حكومة سورية، وهو أمر لن ينساه المجتمع الدولي.

على مدى سنوات، تناول المجلس أزمة تلو الأخرى في سورية – كل واحدة منها تشكّل كارثة إنسانية في حد ذاتها. واتسم النزاع على طول مساره بالتجاهل الصارخ للكرامة الإنسانية. ولن تُنسى حمص وحلب والغوطة الشرقية. ويُمكن أن تُضاف إدلب إلى هذه القائمة، حيث تقطعت السبل بثلاثة ملايين مدني لا يجدون مكانا آمنا يفرّون إليه. إن من الأساسي الحفاظ على وقف إطلاق النار الهش في إدلب، حيث من المرجح أن يؤدي شنُّ هجوم عسكري إلى كارثة إنسانية جديدة ذات أبعاد لا يمكن تصورها. ونحثّ الدول الضامنة لمسار أستانا – روسيا وتركيا وإيران – على ضمان التقيّد بوقف إطلاق النار وحماية المدنيين.

لقد دعا المجلس في مناسبات عديدة الأطراف – ولا سيما السلطات السورية – إلى السماح بوصول آمن ومستمر ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة وتعسفية تعوق إيصال المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ويشمل ذلك المناطق التي استعادت القوات الحكومية وحلفاؤها السيطرة عليها في الآونة الأخيرة. وحتى إذا سُمِح لقافلة إنسانية بين الفينة والأخرى بالوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها، فإن الواقع هو أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لا تتمتع بإمكانية الوصول التي طالب بها المجلس مراراً.

إن سورية مثال واضح على تعرّض النظام القانوني الدولي، المبني على مدى عقود لحماية أضعف الفئات في أوقات النزاع، للتهديد. فقد شهدنا انتهاكات متكررة لقواعد ومبادئ القانون الدولي الإنساني. وشهدنا هجمات عشوائية على المناطق المكتظة بالسكان. وشهدنا استهدافا متعمّدا

للمدارس والمستشفيات، وكذلك هجمات على العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين. وشهدنا، مراراً وتكراراً، رفض السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى من هم في حاجة إلى المساعدة. ونزاهة النظام القانوني الدولي تتوقف على استمرارنا في التماس السبل التي تكفل تقديم المسؤولين عن تلك الجرائم إلى العدالة ومحاسبتهم.

وقد شددت السويد مراراً، خلال عضويتها في المجلس على مدار سنتين، على أهمية احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، سواء في سورية أو اليمن أو جنوب السودان. فاحترام النظام الدولي القائم على القواعد أمر محوري من أجل منع النزاع وإنهائه على حدّ سواء. وترمي قواعد القانون الدولي الإنساني ومبادئه إلى الحد من المعاناة والآثار الناجمة عن الحرب. وندعو جميع أطراف النزاع إلى الوفاء بالتزاماتها لكفالة حماية المدنيين وموظفي المساعدة الإنسانية والعاملين الطبيين، وإلى احترام وحماية الأهداف المدنية والمستشفيات والمرافق الطبية.

ولدى اضطلاع السويد بدور الشريك القائم على الصياغة فيما يخص سورية والمسار الإنساني، فقد أكدت بوضوح التزامها تجاه الشعب السوري والمبادئ الإنسانية. وسعينا إلى عدم تسييس المسائل الإنسانية والتركيز على الحتمية الإنسانية للعمل. ومع ذلك، فإننا نغادر المجلس بشعور بالإحباط الشديد. ونحن نفهم تماماً من يدّعون أن المجتمع الدولي خذل الشعب السوري مراراً وتكراراً. ومع ذلك، يُثبت اتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) أنه عندما تكون هناك إرادة سياسية، يمكن لمجلس الأمن أن يُحدث تغييراً حقيقياً على أرض الواقع للملايين من الناس.

وأود أن أشيد بالكويت، شريكتنا في الصياغة، على تعاونها الممتاز، وبطبيعة الحال، بمصر واليابان اللتين شاركناهما الصياغة في عام ٢٠١٧. وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد التزام السويد التام بمواصلة مشاركتها القوية والمخلصة لتخفيف المعاناة الإنسانية في سورية ودعمنا للبلدان المجاورة المتضررة من جراء الأزمة. ويضطلع المجتمع الإنساني بمهمة جبارة وإننا نُثني على الجهود الشجاعة والمتفانية التي يبذلها جميع العاملين في المجال الإنساني على أرض الواقع. فقد جاد الكثيرون بأرواحهم طوال فترة النزاع. ولا يزال النداء الإنساني من أجل سورية يُعاني من نقص كبير في التمويل، كما سمعنا للتو. وفي هذه السنة وحدها، ساهمت السويد بأكثر من ٥٠ مليون دولار للاستجابة في سورية. ويجب علينا جميعاً القيام بدورنا في التأكد من أن الوكالات الإنسانية ما زالت قادرة على الاستمرار في الاضطلاع بعملها الهام للغاية في مساعدة الشعب السوري.

وأخيراً، نُعربُ عن تأييدنا الكامل لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وتقييمها بأن الظروف المواتية للعودة الآمنة والطوعية والكريمة للاجئين لم تتحقق بعد. ويقع على عاتق السلطات السورية التأكُّد من تهيئة هذه الظروف. كما نؤكد مجدداً قلقنا من أن الحالة الإنسانية ستستمر في التدهور في ظل غياب حل سياسي، يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، والذي يجب أن يمتلك زمامه السوريون ويكون بقيادة سورية، بما في ذلك التمثيل الكامل والفعال للمرأة. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين. ونتطلع إلى أن نسمع من السيد ستافان دي ميستورا بشأن هذه النقطة في الأسبوع المقبل.

السيد العتيبي (الكويت): نود في البداية أن نرحّب بمشاركة وزير خارجية هولندا معنا في هذه الجلسة، ونشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية السيد مارك لوكوك على إحاطته القيمة حول آخر المستجدات المتعلقة بالوضع الإنساني في سورية،

وندعم بالكامل ما جاء في بيان ممثل السويد الذي أدلى بها نيابة عنا، وأودّ أن أضيف النقاط التالية بصفتنا الوطنية.

نجدد دعمنا لكافة العاملين في المجال الإنساني والطبي على ما يبذلونه من جهود في الميدان من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية في سورية.

لقد اتخذ مجلس الأمن قبل قليل القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) الذي يُجدّد ولاية عمل آلية وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود وذلك لمدة عام آخر. وقد أتى هذا القرار بعد أسابيع من المناقشات والمشاورات والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة من قبل كافة أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية، ونشكر الدول التي صوتت تأييداً للقرار.

إن اتخاذ هذا القرار الإنساني يُعتبر خطوة مهمة للغاية لضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى الملايين من المحتاجين لتلك المساعدات في سورية عبر أكثر الطرق مباشرة. وقد استجاب المجلس لنداءات المجتمع الدولي حول ضرورة تجديد هذه الآلية، مما يبعث إشارة واضحة بأن المجتمع الدولي يجدد تأكيده على ضرورة إيصال المساعدات بشكل سريع ودون عراقيل إلى أولئك الذين هم بحاجة لها.

لقد شهد هذا العام، وللأسف، معاناة إنسانية كبيرة في سورية، مع استمرار هذا النزاع الذي يشكّل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي في ظل استمرار عجز مجلس الأمن عن معالجة هذه الأزمة. ونعرب عن قلقنا من التصعيد الأخير في مناطق مختلفة في سورية، مثل دير الزور وإدلب وحلب، مما يؤكد أن الوضع الأمني في سورية لا يزال هشاً وقد يتدهور مع أي تصعيد عسكري، خاصة في محافظة إدلب التي يقطنها ما يقارب ثلاثة ملايين شخص. ونجدد هنا التأكيد على أهمية الحفاظ على الاتفاق الروسي – التركي في إدلب لمنع وقوع كارثة إنسانية هناك.

ونجدد كذلك التأكيد على وجوب احترام كافة الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما نجدد التأكيد على وجوب مساءلة الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونشدد على أن عودة اللاجئين والنازحين إلى ديارهم يجب أن تكون عودة آمنة وطوعية وكريمة ووفقاً للمعايير الدولية. ويتعين على المجلس مضاعفة جهوده واستعادة وحدته والعمل بشكل جماعي لحل هذه الأزمة. إن الوضع الإنساني سيستمر في التدهور ما لم يتم التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفقاً لما جاء في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق).

في الختام، وبما أنها آخر جلسة إحاطة مجدولة حول الملف الإنساني السوري، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأتقدم بالشكر إلى وفد السويد، وأخص بالشكر السفير أولوف سكوغ وفريقه في الوفد، على تعاونهم في هذا الملف الذي يخص دولة عربية عزيزة علينا ونتمنى أن تنعم بالأمن والاستقرار. ونشيد بأداء وفد السويد الرائع، الذي هو محل إعجاب الجميع. وأستطيع أن أقول، بكل صراحة بعد أن عملنا معهم عن قرب، في هذا الملف تحديداً وفي ملفات أخرى، إنكم حظيتم وبكل جدارة بثقة الجميع وتستحقون ذلك لمهنيتكم العالية ولمصداقيتكم ونزاهتكم وانحيازكم إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والاستماتة في الدفاع عنه. نهنئكم مرة أخرى على مساهماتكم وعلى ما حققتموه خلال فترة عضويتكم ونتطلع إلى العمل مع كل من ألمانيا وبلجيكا في هذا الملف ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية في مملكة هولندا.

السيد بلوك (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية المؤثرة.

لقد حظيت، في آذار/مارس، بشرف التكلم في هذه القاعة للمرة الأولى (انظر S/PV.8217). وكان نفس الموضوع مدرجا على جدول الأعمال، وهو الأزمة الإنسانية في سورية.

وإنني أخاطب المجلس اليوم وأنا أعلم أن هذه الحالة ستبقى على جدول الأعمال في المستقبل المنظور. فلا يزال الملايين من السوريين يعانون. وفي آذار/مارس، كان النظام السوري وحلفاؤه يقصفون المدنيين في الغوطة الشرقية. وتمت إعاقة تقديم المعونة الإنسانية، وانتهكت القواعد الراسخة للقانون الإنساني الدولي بشكل خطير.

واليوم، بعد مرور تسعة أشهر، توقفت الغارات الجوية على الغوطة الشرقية. ولكن كما نعلم جميعا، فإن ذلك لم يعن إنهاء الرعب الذي يتعرض له السوريون. فإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان ما زالت محدودة للغاية. والكثير من اللاجئين والمشردين داخليا لا يمكنهم العودة؛ إنهم يخشون على سلامتهم. ولم يتم الوفاء بالشروط التي حددتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من أجل عودتهم الآمنة.

وبعد سنوات من الإرهاب والتجويع، لا يزال الأطفال والنساء والرجال في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم. وتجري إعاقة الحصول على تلك الضروريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، فإن هؤلاء الأشخاص يعيشون الآن في خوف من الانتقام أو الاضطهاد والاحتجاز من جانب الأجهزة الأمنية التابعة للأسد. وهناك انعدام كامل للأمن. وبعد سبع سنوات من الحرب، هناك أكثر من ٦ ملايين من السوريين مشردين داخليا، بمن في ذلك عدد لا يصدق يبلغ ٢,٥ مليون طفل. وبعد سبع سنوات من الحرب، ينبغي أن يتمتع أولئك الناس بالحرية في اختيار العودة إلى ديارهم. ولكنهم، بدلا من ذلك، يواجهون تشريعات تمييزية تقوض حقوقهم في السكن والأرض والملكية. وبعد سبع سنوات من الحرب، فإن عددا لا يحصى من السوريين ليست لديهم أي أخبار عن مصير أحبائهم. فهل لا يزال هناك أمل، أم أن أفراد أسرهم وجيرانهم وأصدقائهم قد تم اعتقالهم أو احتجازهم أو تعذيبهم – بل – قتلهم – في السجون التي يديرها النظام؟

لقد شغلنا مقعدا في مجلس الأمن لمدة سنة واحدة. وكثيرا ما كانت الحالة في سورية على جدول الأعمال. وكثيرا ما أدى عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن إلى إعاقة إحراز التقدم. فكم من سنة أخرى ستظل سورية مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن؟ وكم من سنة أخرى سنسمح أن يستمر فيها للنظام السوري بالانتهاك المنهجي لحقوق الإنسان والعنف المؤسسي؟ من الواضح أنه يجب ألا يسمح باستمرار هذه الحالة. إن السوريين في أمس الحاجة إلى التقدم. وهناك أربع نقاط أود أن أبديها.

أولا، ينبغي أن يُسمح للجهات الفاعلة الإنسانية الوصول دون عوائق إلى جميع المدنيين المحتاجين، في جميع أنحاء سورية. وفي هذا الصدد، أرحب بتجديد ولاية آلية تقديم المساعدة عبر الحدود لمدة ١٢ شهرا بغية ألا يتخلف أحد عن الركب. وأشيد بالسويد والكويت، المشاركين في الصياغة، على ما قاما به من عمل ممتاز. ومن الضروري أيضا أن يتم السماح دون تأخير بالوصول من داخل سورية إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة النظام.

ثانيا، نحن بحاجة إلى إيجاد حل دائم لوقف إطلاق النار الهش في إدلب. وأدعو جميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن الأعمال العدائية، التي قد تؤدي إلى وقوع كارثة إنسانية ذات آثار دولية خطيرة.

ثالثا، يتعين علينا، بمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الكشف عن مصير جميع السوريين الذين اختفوا، وإعداد قائمة بأسماء الأشخاص المعتقلين، والتحقيق مع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاتهم.

وأخيرا، نؤيد تأييدنا تاما تشكيل المبعوث الخاص للجنة دستورية قبل نهاية العام. وتقوم الأمم المتحدة بدور محوري في هذه العملية، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان سوتشي. كما أود أن أؤكد على أن الاتحاد الأوروبي لن يبدأ جهود التنمية وإعادة الإعمار قبل أن يجري بجدية انتقالا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع. فحكومة بلدي ترى أنه لا يعقل تمويل نظام مسؤول عن ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.

وأود أن أقول شيئا عن تلك الجرائم. لقد ارتكبت بعض أسوأ الجرائم في العصر الحديث خلال النزاع السوري – ولا تزال ترتكب. ولن يتحقق أي استقرار إلى أن يتم تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. ومن الواضح بالنسبة لي أن المساءلة تتعلق بالحفاظ على كرامتنا الإنسانية، ولكن ما نراه هو أن الإفلات من العقاب قد أصبح أمرا عاديا. وهذا أمر يجب إنهاؤه. ويجب ألا نسمح لهذه المأساة الإنسانية الهائلة أن تصبح استخفافا بالقانون الدولي. ف ذلك سيشكل أزمة رهيبة في المصداقية بالنسبة للمجتمع الدولي. وسيتم العثور على مرتكبي الجرائم المروعة، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة.

وأحث جميع الدول على زيادة دعمها للآلية الدولية المحايدة والمستقلة في سورية. فهدفها بسيط وواضح، وهو كفالة أن يتم جمع المعلومات المتعلقة بالجرائم الخطيرة وتحليلها وحفظها من أجل المستقبل. وأدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، لقد ارتكب مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية جرائم بشعة، قد ترقى، في حالة الجرائم المرتكبة ضد الأيزيديين، إلى الإبادة الجماعية. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى العمل معا للتوصل إلى اعتراف المجلس بتلك الجرائم الخطيرة، بما في ذلك الإبادة الجماعية، حتى نتمكن من كفالة عدم تكرار مثل هذه الجرائم البشعة.

وستكون هذه آخر مرة أتكلم فيها عن سورية هنا، ولكنني متأكد من أنني لن أكون آخر شخص يتكلم عن سورية. وستواصل مملكة هولندا الكفاح من أجل تحقيق العدالة والسلام والمساءلة في سورية وغيرها، في المجلس وفي لاهاي وخارجهما.

إن فترة عضوية مملكة هولندا في مجلس الأمن ستنتهي قريبا. وقد كان من دواعي الشرف لي، على المستوى الشخصي، إن جاز لي القول، أن أتكلم باسم بلدي من على هذا المقعد وفي هذه القاعة. أعلم أن حلقات النقاش والمناقشات والقرارات في المجلس ليست أمرا سهلا دائما. غير أن ذلك ليس سببا لليأس. فكما كتب تولستوي، لكل مشكلة حل، مهما كانت صعبة. فالأمر كله يعتمد على اتخاذ قرار.

السيد دولاتر (*تكلم بالفرنسية*): أولا وقبل كل شيء، أود، بالنيابة عن فرنسا، أن أرحب باعتماد القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). إنه قرار حيوي، بالمعنى المعنى الحرفي للكلمة، حيث إن المساعدات الإنسانية عبر الحدود مسألة حياة أو موت بالنسبة لملايين السوريين. ويسرنا توافر روح المسؤولية داخل مجلس الأمن، الأمر الذي أدى إلى منح الأولوية للضرورة الإنسانية على حساب الاعتبارات السياسية. كما أود، باسم فرنسا، أن أعرب عن شكرنا العميق للبعثتين الدائمتين للسويد والكويت، وإلى زملائي – الممثلين الدائمين لهذين الوفدين – بشكل شخصي، لما قاما به من عمل رائع حقا.

وأود أن أتوجه بالشكر للسيد مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية، التي كانت، كالعادة، دقيقة ومفيدة للغاية. ونكرر الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي يضطلع به هو وفريقه في الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في سورية. كما أود أن أرحب بحضور وزير خارجية مملكة هولندا، السيد ستيفانوس بلوك، بين ظهرانينا اليوم.

على نحو ما ذكرنا السيد لوكوك بالفعل، إن الحالة في سورية لا تزال تشكل مصدر قلق شديد. ففي منطقة إدلب على وجه الخصوص، تتزايد انتهاكات وقف إطلاق النار

وخطر وقوع كارثة إنسانية لا يمكن استبعاده. ولذلك، يجب أن نظل محتشدين بشكل كامل حول ثلاث أولويات رئيسية، هي: الحاجة إلى حماية المدنيين، والحاجة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية، وضرورة التوصل إلى تسوية سياسية دائمة في سورية.

أولا، فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية المدنيين، على النحو الذي أبرزه السيد لوكوك، لا تزال الحالة هشة للغاية في إدلب. ووقف الأعمال العدائية ينبغي ألا يكون حلا مؤقتا، بل ينبغي أن ينص على تحقيق استقرار الحالة في إدلب بشكل دائم، تمشيا مع الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة الرباعي الذي عقد في اسطنبول بهدف التوصل لوقف مستدام لإطلاق النار في شمال غرب سورية. هذا هو السبيل الوحيد لحماية المدنيين، بمن فيهم موظفو المساعدة الإنسانية والخدمات الطبية. ولا بد أن يشكل أولوية عليا بالنسبة لجميع الجهات المعنية. ويجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها على النحو المنصوص عليه في القانون الإنساني الدولي. وهذا أمر حتمي غير قابل للتفاوض.

والأولوية الثانية هي ضمان وصول المساعدات الإنسانية؛ فمن الأمور الملحة أن يحصل ١٣ مليون شخص من المحتاجين على المساعدة الإنسانية. ومن غير المقبول أن يواصل النظام عرقلة وصول القوافل إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. ونكرر دعوتنا إلى الجهات الفاعلة التي لها تأثير على النظام بأن تضمن وصول المساعدة بأمان وبشكل كامل ودون عوائق، إلى جميع أنحاء سورية، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الإنساني الدولي. وفي مخيم الركبان على وجه الخصوص، ينبغي أن يكون بمقدور الأمم المتحدة أن ترسل على وجه السرعة قافلة جديدة لإيصال المعونة إلى عشرات الآلاف من الأشخاص المحاصرين في المخيم، والذين يعيشون في ظروف قاسية.

ولئن كان المجلس قد اعتمد للتو القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد الآلية المنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، أود أن أذكر بأنه لا يوجد بديل عن تقديم المعونة عبر الحدود لإيصال المساعدات على نحو فعال ونزيه، إلى ملايين الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك في إدلب، حيث يواصل النظام استخدام المعونة الإنسانية لأغراض سياسية. وتوفر تلك الآلية المساعدة الحيوية كل يوم لمئات آلاف عديدة من السكان.

وأخيرا، أود أن أؤكد من جديد أنه لن يكون هناك حل إنساني دائم دون عملية سياسية ذات مصداقية. ومن الضروري أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم، وأن يسمحوا للأمم المتحدة بعقد الاجتماع الأول للجنة الدستورية قبل نهاية العام، وفقا للالتزامات التي قُطعت في إسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وشريطة أن يكون تشكيل اللجنة موثوقا ومتوازنا، ستكون بمثابة خطوة إيجابية أولى في عملية سياسية يُضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة، في إطار القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وهذا التقدم السياسي من شأنه أن يؤدي بدوره إلى تيسير تحسين الحالة الإنسانية، بهدف بدء حلقة مثمرة.

ومن أكثر الأمور إلحاحا أن يُذكر في الإحاطات الإنسانية: أن المساعدة الإنسانية حاجة عاجلة، وتخضع للشروط الدقيقة للحياد والنزاهة والاستقلالية. ويجب تمييزها عن التعمير، الذي لا يمكن القيام به إلا عندما يبدأ التحول السياسي الموثوق والشامل والذي لا رجعة فيه.

وينبغي ألا ننخدع بالقصص التي يحكيها النظام؛ فإن واقع الإحصاءات يبين بجلاء أن عدم التعمير ليس هو ما يمنع العودة الطوعية والآمنة للاجئين؛ بل هو عدم وجود ضمانات ضد الاعتقال التعسفي، ونزع الملكية الجبري، والتجريد من وثائق الهوية، والتجنيد الإجباري، وبشكل أعم، عدم إحراز تقدم ذي مصداقية في العملية السياسية. إن الظروف الملائمة لعودة اللاجئين هي الحرية والأمن. ونحن ملتزمون بتمكين تلك العودة الآمنة والكريمة للاجئين إلى ديارهم وممتلكاتهم. لكن هذا يعني العمل بصورة جماعية على تهيئة الظروف لكي تكون تلك العودة ممكنة، ضمن إطار يكفله القانون الدولي.

وستواصل فرنسا بذل كل جهد للاستجابة للحالة الإنسانية في سورية، والترويج لحل سياسي ذي مصداقية.

السيد هانتر (الولايات المتحدة الأمريكية): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية. ومرة أخرى، نود أن نثني على العمل الهام للغاية الذي يقوم به يوميا، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاؤه في المجال الإنساني لمساعدة الشعب السوري. لقد سلطت إحاطات السيد لوكوك الإعلامية الضوء على الحقائق المتعلقة بالسوريين المحتاجين للمعونة الإنسانية، وعلى قدرة المنظومة الإنسانية على الوصول إليهم، وهذا يساعدنا على اتخاذ القرارات في مجلس الأمن استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع، لا على الأكاذيب السياسية الملفقة.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها صوتت لصالح القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهرا. وأود أن أشيد بالسويد والكويت على قيادتهما للمفاوضات بما كفل مواصلة تركيز مداولات المجلس على استمرار تركيز آلية الأمم المتحدة للمعونة الإنسانية الحيوية عبر الحدود على احتياجات الشعب السوري الذين حصل الملايين منهم على المعونة التي أبقتهم على قيد الحياة، من آلية المعونة الإنسانية المنشأة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، منذ اعتماد المجلس للولاية لأول مرة منذ أربع سنوات.

إن تصويت اليوم لمواصلة الإمدادات الإنسانية عبر الحدود سيكفل وصول الغذاء والملبس والمأوى والإمدادات الطبية لمليون شخص في المتوسط، في سورية كل شهر. إن آلية العمليات التي تضطلع بها الأمم المتحدة عبر الحدود شفافة وفعالة وأساسية لتحسين الأوضاع الإنسانية في سورية.

وفي مواجهة الاحتياجات الإنسانية المذهلة، لا تزال الولايات المتحدة أكبر مانح واحد للأزمة السورية الإنسانية، حيث قدمت أكثر من ٩ بلايين دولار في شكل معونة إنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها منذ بداية النزاع. ونحن فخورون بالتزامنا الذي لا يتزعزع لدعم الشعب السوري، وسنواصل ذلك. ولكننا نحتاج إلى أن نكون واضحين، فالظروف السائدة في الجمهورية العربية السورية لا تتغير نحو الأفضل، على الرغم من أن البعض يريد منا أن نعتقد أنها كذلك.

ففي عام ٢٠١٨ هاجم نظام الأسد السكان المدنيين باستخدام الأسلحة الكيميائية والضربات الجوية والبراميل المتفجرة لإعادة تأكيد السيطرة على نصف الإقليم. وحتى مع استيلاء النظام على المزيد من الأراضي، فالحقيقة أن الاحتياجات الإنسانية تزداد سوءا. ففي سورية اليوم ١٣ مليون شخص، أي أكثر من ٧٠ في المائة من سكان البلد، بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وإلى حد كبير، يعيش معظم الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة في المناطق التي يسيطر عليها النظام. وذلك، كما هو الحال دائما، لأن نظام الأسد يهدف إلى معاقبة الشعب السوري، لا مساعدته.

وعندما ننظر إلى الثغرات الكبيرة في إيصال المساعدات الإنسانية في الغوطة الشرقية وإدلب والركبان، وننظر إلى استمرار عدم استقرار الحالة الأمنية، ومئات الآلاف الذين ما زالوا محتجزين تعسفيا في سجون النظام يتضح أن الظروف السائدة في الجمهورية العربية السورية لا تزال أليمة جدا، وبالنسبة للعديد من السوريين لا تزال تلك الظروف خطيرة جدا. هذه الظروف لا تساعد على تيسير عودة اللاجئين على نطاق واسع، وليس الآن وقت الضغط على السوريين من أجل العودة إلى ديارهم.

وإلى أن يفي نظام الأسد بالتزاماته بأن يوفر وصول المساعدات الإنسانية بانتظام، وبشكل آمن ودون عوائق، ويشارك مشاركة كاملة في عملية الانتقال السياسي، تمشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، لن تنظر الولايات المتحدة وشركاؤها في توفير أموال التعمير لسورية، في غياب عملية سياسية لا رجعة فيها.

ومن الوقائع المحزنة للنزاع السوري أن نظام الأسد لا يزال ملتزما باستخدام سبل وصول المساعدة الإنسانية والمعونة كأداة سياسية. وحتى يومنا هذا لم توافق دمشق على وصول قوافل المعونة التابعة للأمم المتحدة إلى إدلب حيث لا يتسنى الوصول إلى ثلاثة ملايين شخص إلا بواسطة الآلية العابرة للحدود. ولا يزال سكان الركبان ينتظرون مرة أخرى أن يقوم النظام بتيسير قافلة المعونة الثانية. إن عدم اليقين الذي يكتنف وصول المساعدات الإنسانية وعدم استعداد النظام لدعم المبادئ الإنسانية هما السبب في أن تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لمدة ١٢ شهرا كان بهذا القدر من الأهمية.

ولا يخطئن أحد في أن الولايات المتحدة تتطلع إلى اليوم الذي لا تكون هناك فيه حاجة إلى هذه الولاية – أولا، لأنه لن يكون هناك خطر استمرار التصعيد العسكري من جانب النظام أو حلفائه، وثانيا، لأننا سنرى تحسينات ملموسة في الوصول بدون عوائق وبصورة مستمرة في جميع أنحاء سورية. بيد أنه يتضح من إحاطة وكيل الأمين العام لوكوك الإعلامية اليوم أن الأوضاع الإنسانية في سورية لا تزال بالغة السوء. والظروف الأمنية هشة، وهي في بعض المناطق لا تزال خطيرة للغاية. ولا يزال الوصول عبر خطوط النزاع وعبر الحدود أمرا حيويا بالنسبة للملايين من المدنيين السوريين الذين يعتمدون على استمرار آلية هذا القرار من أجل توفير المعونة التي تحافظ على الحياة.

وللأسف، فإن مخاطر المزيد من المعاناة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية لا تزال مرتفعة، في غياب إحراز تقدم ملموس صوب التوصل إلى حل سياسي من خلال تشكيل لجنة دستورية، وبسبب التقارير المثيرة للقلق والدلائل على احتمال التصعيد العسكري في إدلب، على الرغم من وقف إطلاق النار الهش الذي توصلت إليه تركيا وروسيا معا بشأن المنطقة المجردة من السلاح.

واسمحوا لي أن أكرر أن التصعيد العسكري في إدلب سيكون كارثيا بالنسبة للملايين من غير المقاتلين هناك، وبالنسبة لاستقرار البلدان المجاورة لسورية. وفي الأسبوع الماضي، أعلنت حكومة بلدي تحليلنا باحتمال استخدام القوات الموالية للنظام الغاز المسيل للدموع ضد المدنيين في حلب في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ثم اتهم نظام الأسد وروسيا زورا، المعارضة والجماعات المتطرفة بشن هجوم بالكلور. ونعتقد أن القصد من وراء استخدام دمشق وموسكو لحملة التضليل الإعلامي هو استخدام الهجوم المزعوم لتقويض الثقة في وقف إطلاق النار في إدلب.

وبالنظر إلى العواقب الإنسانية الخطيرة لخرق وقف إطلاق النار في إدلب، فمن المهم أن يبذل أعضاء المجلس كل ما في وسعهم لضمان استمرار وقف إطلاق النار. ويجب المضي قدما بالجهود من أجل تشكيل اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ولم تُنفذ حتى الآن وعود روسيا بأن تدعم بهمة جهود الأمم المتحدة لعقد اللجنة، ويقترب بسرعة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وهو الموعد النهائي المنصوص عليه في بيان مؤتمر قمة إسطنبول.

إن القليل من الأماكن هو ما يمكنه تجسيد الحاجة إلى المساعدة الإنسانية مثل الركبان، حيث تتأخر مرة أخرى، شحنة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة. وتشعر الولايات المتحدة بقلق بالغ إزاء الأوضاع الإنسانية في الركبان، وتدعو نظام الأسد والاتحاد الروسي إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتيسير قافلة المعونة المقبلة على وجه السرعة. وقد أكدت الأمم المتحدة الحاجة إلى التحرك على وجه الاستعجال. وثمة حاجة ماسة إلى إمدادات الاستعداد لفصل الشتاء في المخيم، واليونيسيف على استعداد لإجراء جولة أخرى بالغة الأهمية لتحصين الأطفال.

وتجدر الإشارة إلى أن تلك اللقاحات حساسة من حيث التوقيت.

لا ينبغي أن تكون هذه عملية معقدة أو مثار خلاف. لقد عملت الولايات المتحدة وروسيا معا بنجاح لجعل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية ممكنة في تشرين الثاني/نوفمبر. من المهم أن نعمل – الولايات المتحدة وروسيا – مع الأمم المتحدة مرة أخرى الآن لتأمين إيصال المساعدات إلى مخيم الركبان مرة ثانية هذا الشهر، على النحو المتفق عليه.

من الممكن إحراز تقدم. لنبذل قصارى جهدنا لتيسير إيصال المعونة على الفور. ليس هناك وقت لمزيد من التأخير. إن الولايات المتحدة على استعداد للمضي قدما في إيصال المساعدات إلى الركبان مرة ثانية فورا، وفي عقد اللجنة الدستورية على الفور. ما زال الشعب السوري يعول على المجلس. وندعو زملاءنا أعضاء المجلس والنظام السوري وحلفاءه، إلى الانضمام إلينا في الشعور بالإلحاح، وتسوية هذه المسائل دون مزيد من التأخير.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على حضوره في هذه الجلسة، وعلى إحاطته وعلى العمل الذي يقوم به فريقه في الميدان لمساعدة الشعب السوري.

تنضم المملكة المتحدة إلى الزملاء الآخرين في الترحيب باتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨). إنه يكفل إمكان استمرار نقل المعونة عبر الحدود للوصول إلى الأشخاص الذين يعتمدون على وصولها. إننا نشكر المشاركين في الصياغة، السويد والكويت، لما بذلاه من جهود متواصلة من أجل التوصل إلى اتفاق اليوم.

وكما أشار آخرون، فإن هذا القرار يبقي الطرق مفتوحة لإيصال المساعدات الإنسانية التي توفر شريان الحياة لملايين السوريين، بما في ذلك أولئك المقيمون في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وأولئك الذين لا يتمكنوا من دونه من الحصول على الدعم الذي يلزمهم. لقد أعلنت الأمم المتحدة أن هناك ٢,٦ مليون شخص لا يمكن الوصول إليهم إلا من خلال الطرق العابرة للحدود.

ولذلك فإن ما استقر عليه الرأي من تجديد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) باتخاذ قرار اليوم هو أمر إيجابي، لكنه ليس سببا للاحتفال، حيث إن الحاجة إلى تجديده تأتي فقط نتيجة للحالة المفجعة على أرض الواقع. يحتاج حوالي ١٣ مليون شخص في سورية إلى المساعدة الإنسانية، و ٥,٢ ملايين منهم يعتبرون في حاجة ماسة إلى المساعدة.

وكما ذكرنا الوزير الهولندي، نأتي كل شهر إلى المجلس، ونستمع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام ونقول نفس الأشياء. في كل شهر، يعرض وكيل الأمين العام قائمة بالطلبات التي قدمتها الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لإيصال المساعدات الإنسانية، وفي كل شهر تقريبا لا تمنح الحكومة السورية، للأسف الشديد وفيما يكاد يكون إهمالا إجراميا، الموافقة على طلب القطاع الإنساني للأمم المتحدة. أعتقد أننا جميعا بحاجة إلى المطالبة بتقديم إجابة شاملة حقا عن سبب عدم الموافقة على طلبات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في وقت يعتمد فيه أناس كثيرون جدا على المساعدات الإنسانية للبقاء على قيد الحياة. أود حقا أن أناشد من خلالكم، سيدي الرئيس، كلا من الممثل الروسي والسوري في هذه القاعة اليوم، أن يقدما لنا تفسيرا مناسبا أو، الأفضل، منح الموافقة على طلبات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حتى يتمكن هؤلاء الناس من الحصول على المساعدة التي يحتاجون إليها.

ونود أن نتطلع إلى وقت يصبح فيه تقديم المساعدة الإنسانية عديم الضرورة، عندما يمكننا تقديم المساعدة في إعادة البناء والإعمار، عندما تسمح الظروف للسوريين الذين اضطروا إلى الفرار بالعودة إلى ديارهم طوعا في أمان وكرامة ووفقا للقانون الدولي الإنساني. لكن علينا أن نكون واضحين

تماما في أننا لم نبلغ تلك المرحلة بعد؛ سورية لم تبلغ تلك المرحلة بعد. إن هذا القرار، كما أشار زميلاي الفرنسي والأمريكي، ليس بالتأكيد دعوة إلى عودة اللاجئين. الأمر يعود للأطراف السورية كي تهيئ الظروف المواتية إلى عودتهم الآمنة والطوعية. هذا فرق جوهري. فنظام الأسد، مدعوما من مؤيديه، لم يهيّئ بيئة تجعل المعونة الإنسانية أساسية بالنسبة لملايين السوريين، بل ويواصل استخدام المعونة كسلاح من أسلحة الحرب. ولذلك، ندعو السلطات السورية إلى الكف عن القيام بذلك والاستجابة للطلبات المقدمة من الأمم المتحدة والمشاركة في العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية سياسية متوازنة وذات مصداقية، توفر السبيل الوحيد المنظور للخروج من هذا النزاع. نحن نتطلع إلى أن تقوم روسيا باستخدام نفوذها لدى السلطات السورية والضغط عليها للقيام بذلك، والحفاظ على وقف إطلاق النار في إدلب وفقا لاتفاق سوتشي، وضمان استمرار وصول المساعدات الإنسانية، طالما يقتضي الأمر ذلك.

أود أيضا أن أكرر أن أموال إعادة الإعمار لن تكون متاحة من حكومة بلدي أو من شركائنا، إلى أن يكون هناك عملية سياسية مجدية ودائمة.

إن اتخاذ قرار اليوم يبعث برسالة واضحة من المجتمع الدولي مفادها أننا ما زلنا ملتزمين بدعم الشعب السوري. وفي الوقت نفسه، يوجه أيضاً رسالة واضحة للغاية مفادها أنه ينبغي ألا تُستخدم المعونة أبدا كسلاح ويجب أن تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها دون عوائق. كما أنه بمثابة تذكير هام بأنه، على الرغم من اختلافاتنا، كما ذكرنا الوزير الهولندي أيضا، يمكن للمجلس – بل ويجب عليه – أن يعمل من أجل سورية.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الشاملة. كما أود أن أشيد بزميلينا من الكويت والسويد على جهودهما وقيادتهما في عملية المفاوضات الصعبة للغاية. ويسرني جدا أن نرى النتيجة، وأهنئهما مرة أخرى على عملهما.

ونرحب بنتيجة تصويت اليوم على القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي يجدد آلية عمليات إيصال المساعدات عبر الحدود. لقد أكدنا مرات عديدة على تأييدنا القوي لهذا التجديد. فهو يمكن من عبور الإمدادات الإنسانية إلى داخل سورية، ويقدم المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها ويدعم تقديم الخدمات الأساسية.

لقد تسبب النزاع في سورية في العنف وانتهاكات للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأسفر عن معاناة السكان المدنيين في سورية. إن استمرار الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني لا يزال بالنسبة لنا مصدر قلق بالغ.

بعد فترة من الهدوء النسبي على مدى الشهرين الماضيين، فإننا نشعر بالجزع إزاء الأثر السلبي مؤخرا للنزاع المسلح على المدنيين في مناطق عديدة من سورية: شمال غرب وشمال شرق البلد بوجه خاص. وينبغي لأي عمليات عسكرية اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب إلحاق الضرر بآلاف المدنيين المحاصرين وسط القتال ميدانيا.

نحن نرى مرة أخرى خطر كارثة إنسانية في محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها. لا يزال المدنيون في جميع أنحاء إدلب والمناطق المحيطة بها يواجهون مجموعة من التهديدات الأمنية، ولا تزال هناك احتياجات إنسانية هائلة. ونرى أن الاتفاق بين روسيا وتركيا بشأن منطقة تخفيف التوتر في إدلب خطوة سليمة نحو تجنب كارثة إنسانية. ولكننا، في نفس الوقت، نؤكد مرة أخرى أنه ينبغي لجميع أطراف النزاع كفالة التنفيذ الكامل للاتفاق.

وفي حين نؤكد على التزام جميع أطراف النزاع بحماية المدنيين والهياكل الأساسية المدنية، فإننا نصر على اتخاذ تدابير

عملية لتخفيف معاناة المدنيين. هذا هو السبب في أننا نعتقد اعتقادا قويا بأن المساعدات عبر الحدود لا تزال عنصرا حيويا من عناصر الاستجابة الإنسانية، التي تصل إلى ملايين السوريين في كل شهر. ومن الجدير بالملاحظة أنه وفقا للعاملين في المجال الإنساني، يعيش ثلث الأشخاص المحتاجين للمساعدة الإنسانية في مناطق لا يمكن الوصول إليها من داخل الأراضي السورية، بما في ذلك ما يقرب من مليونين من المشردين داخليا في منطقة تخفيف التوتر في إدلب. لم تبرح المعونة القادمة من تركيا والعراق تنقذ الأرواح.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع السوري. يبقى الاتفاق السياسي السبيل الوحيد نحو إحلال السلام. ويتطلب هذا عملية انتقال سياسي حقيقية تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

وفي ذلك السياق، أود أن أعرب عن أسفنا لأنه لم يحرز تقدم ملموس خلال الاجتماع الأخير في أستانا لتجاوز حالة الجمود بشأن تشكيل اللجنة الدستورية. وتحظى بتأييدنا الكامل جهود المبعوث الخاص لإنشاء لجنة دستورية شرعية وذات مصداقية ومتوازنة في الوقت المتبقي لفترة ولايته.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

ونود أولا أن نعلق على اتخاذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، بتمديد الولاية من أجل إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. إن موقفنا إزاء تلك الآلية لعدم الشفافية – وهذا أقل ما يقال – معروف جيدا. فالوقائع الجديدة في الجمهورية العربية السورية تتطلب إعادة تحديدها وتوجيهها على أن يكون الهدف النهائي إزالتها تدريجيا ولكن بشكل حتمي. وكون ذلك الرأي لم يعكس في القرار حدد موقفنا إزاء التصويت. ولم نكن بصدد عرقلته بصورة نهائية، بسبب الاعتبارات الإنسانية والمناشدات من شركائنا في المنطقة. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن نص القرار منقطع الصلة بالواقع وهو يستند إلى صيغ مضت عليها أربعة أعوام. فعلى سبيل المثال، لماذا تبقي نقطة تفتيش درعا – الرمثا عبر الحدود مدرجة في القائمة في حين ظلت السلطات السورية تسيطر عليها من الجانب السوري منذ وقت طويل الآن؟ إننا نعتزم في الأشهر القليلة المقبلة أن نرصد بعناية إمدادات المساعدة الإنسانية المقدمة في إطار الآلية العابرة للحدود وأن نطالب بتحقيق الشفافية والمساءلة المناسبة.

كما ينبغي إعادة النظر بعناية في أساليب الأمانة العامة لإعداد تقاريرها عن الحالة الإنسانية في سورية. فالتقرير الحالي (S/2018/1104) لا يغطي نقاطا هامة مثل المساعدة في إعادة بناء الهياكل الأساسية، والاتجاهات في عودة اللاجئين، وآثار الجزاءات الانفرادية على حياة الناس والمسائل المتعلقة بإزالة الألغام. إننا نناشد زملاءنا إعادة النظر في عدم مرونة نهجهم، الذي لا صلة تذكر له بالحالة الراهنة في سورية، والانضمام إلى الجهود الجماعية لتحسين الحالة الاجتماعية – الاقتصادية الصعبة في البلد، واستعادة ما دمره الإرهابيون وضمان حق اللاجئين والمشردين داخليا غير القابل للتصرف في العودة. وفي ذلك السياق، نود أن نشير إلى إعلان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين أن أكثر من ٢٥٠ ٠٠٠ من السوريين على استعداد للعودة إلى ديارهم في العام المقبل.

ونرى أن من غير اللائق اتباع نهج انتقائي نحو تقديم المساعدة إلى الشعب السوري. ومن غير المقبول تسييس المسائل المتصلة بتقديم المساعدة الإنسانية. ولا يمكن للناس أن يشوهوا علنا سمعة الحكومة السورية في حين يتجاهلون الخطوات التي اتخذتها بشكل انفرادي الجهات الفاعلة الأخرى في النزاع السوري. وعلى الأقل، فإن من غير الأخلاقي التظاهر بأن الرقة لا وجود لها.

بيد أن نسبة ٨٠ في المائة من الهياكل الأساسية المدنية في المدينة أصبحت خرابا. وهم لا يزالون ينتشلون من تحت الأنقاض جثث الأشخاص الذين قتلوا في حملة التحرر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذين وفقا لبعض التقديرات بلغ عددهم أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص. وبالمناسبة، في ذلك الوقت لم يؤيد أي شخص الاقتراح الداعي إلى إعلان هدنات إنسانية من أجل إبعاد المدنيين عن عمليات القصف بالقنابل.

إننا بحاجة إلى التعجيل بتسوية مسألتين يكتسيان أهمية بالغة لتحسين الحالة في سورية. وتتمثل المسألة الأولى في رفع الجزاءات الانفرادية التي فرضتها بعض الدول بدون تأخير. فتلك القيود تلحق الضرر بالسوريين العاديين في المقام الأول، على نحو ما اعترف به خبراء مستقلون، بما في ذلك، بالمناسبة، بعض الخبراء في منظومة الأمم المتحدة. ثانيا، يتعين علينا إنهاء الاحتلال غير المشروع للأرض السورية، الذي لا يؤدي إلى تقويض سلامتها الإقليمية وسيادتها فحسب، بل يؤدي أيضا إلى تعزيز الاتجاهات الانفصالية هناك، وذلك يمثل تهديدا للأمن الوطني للبلدان المجاورة.

إن الانسحاب مما يسمى بالمنطقة الأمنية التي تبلغ مساحتها ٥٥ كيلومترا التي أنشأتها الولايات المتحدة حول بلدة التنف السورية يشكل الشرط المسبق الرئيسي لإيجاد حل دائم لمشكلة الركبان. وكما نعلم، فإن الظروف السائدة في المخيم هناك، الذي يأوي وفقا لتقديرات شتى عددا يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ شخص، صعبة للغاية، وفي الواقع تكاد تشكل كارثة إنسانية، مع أخذ السكان بشكل أساسي رهينة على يد الجماعات المسلحة غير القانونية الناشطة في المنطقة والمرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية. وبالنظر إلى تدهور الحالة في المخيم، وفي بداية تشرين الثاني/نوفمبر أيدت روسيا إرسال قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة وبذلت جهودا كبيرة للمساعدة على تنظيم القافلة، بما في ذلك بإجراء الاتصالات مع الحكومة السورية. وللأسف، فإن العملية الإنسانية داخل منطقة الـ ٥٥ كيلومترا لم تكن منظمة تنظيما جيدا. فقد ترك توزيع المعونة الإنسانية للمقاتلين من مغاوير جماعة الثورة. ومنح موظفو الأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى عملية التوزيع، مما أدى بشكل جزئي إلى وقوعها في أيدي المقاتلين. وذلك يعني أنه يجب التفكير بعناية في إيصال المعونة الإنسانية المقبلة إلى الركبان وإزالة أوجه قصور القافلة الأولى. ويتعين علينا الاتفاق على المعايير التي تكفل أقصى قدر من الشفافية وتوزيع المساعدة المحدد الأهداف بدون مشاركة الجماعات المسلحة غير القانونية، ويتحمل المسؤولية عن ذلك الأمريكيون الذين يحتلون المنطقة.

ولا يمكن إنكار كون الاتجاه نحو تحقيق الاستقرار في سورية يجري تعزيزه. وبالرغم من استمرار المشاكل، فقد تم إحراز تقدم إيجابي بشكل حقيقي على جبهة العمل الإنساني وهو ملحوظ على وجه الخصوص في الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. وكما أكدنا مرارا وتكرارا، فإن على المجتمع الدولي الآن، في هذا الوقت الحرج، أن يمد يد العون إلى السوريين من أجل مساعدتهم في التغلب على الدمار واستعادة الحياة الطبيعية لمن اتخذوا قرار العودة الطوعية إلى وطنهم. وبالمناسبة، فإنه منذ أن أطلقت المبادرة الروسية في تموز/يوليه وصل العدد الإجمالي للعائدين الآن إلى عشرات الآلاف.

واليوم قدم لنا زملاؤنا الأمريكيون معلومات مضللة مضاعفة. وفي نيسان/أبريل أُنحي باللائمة على الحكومة السورية في هجوم مفتعل بأسلحة كيميائية وقع في دوما في الغوطة الشرقية. ولا تزال نتائج التحقيق غير معروفة. ويبدو أن الخبراء لا يزالون يجمعون شيئا أو آخر. فهل يمكن أن يعزى ذلك إلى أن الاعتراف بالاستفزاز سيعني الإقرار بالتورط الكامل في ارتكاب عمل من أعمال العدوان غير المشروعة في نيسان/أبريل وشكل الاستفزاز ذريعة لارتكاب هذا العمل؟ والآن، وفي حين لدينا معلومات موثوقة بأن قذائف تحتوي على الكلور استخدمها

المقاتلون أنفسهم الذين استخدموها من قبل – وهو ما اعترف به شركاؤنا الغربيون – فإنهم توصلوا إلى أسلوب جديد، باتهامهم سورية وروسيا بالتضليل الإعلامي والتزوير. لقد دعت الحكومة السورية أختصاصيين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى زيارة سورية، ولكنهم لسبب ما ليسوا في عجلة للوصول. ويبدو أن كانوا يدرسون شيئا عن بعد. وبالنسبة للمناطق الأخرى، فإنهم في عجلة للوصول إلى هناك، بالرغم من أن من الصحيح أنهم قاموا بجمع أدلتهم في نقاط بعيدة عن الأماكن التي وقعت فيها الحوادث فعليا. ولكن الآن استعارت واشنطن صيغة رائعة اختلقتها أصلا لندن ومفادها أن الحكومة السورية سممت مواطنيها بالغاز المسيل للدموع ثم ألقت اللوم على المقاتلين. أيها السادة، إن هذه كلها حجج خرقاء بشكل فظيع ويمكننا أن نرى الحقيقة في خضم الدعاية.

إن الجهات الضامنة لعملية أستانا تركز حاليا على الحالة في إدلب في إطار تنفيذ مذكرة ١٧ أيلول/سبتمبر المتعلقة بتحقيق الاستقرار. ومع ذلك، يجب أن يكون مفهوما أن أهمية الوقف المستدام لإطلاق النار لا تنفي الحاجة إلى مواصلة العمل على مكافحة الإرهاب بفعالية. وننوه بالجهود الجدية التي تبذلها تركيا في إطار الالتزامات القائمة للفصل بين الإرهابيين والجماعات المعتدلة. وسيكون من المفيد لو أن من أيدوا تلك الجماعات أصلا بهدف إحلالها محل الحكومة الشرعية بذلوا جهودا لتثقيف هذه الجماعات. ومن شأن ذلك أن يقدم إسهاما أساسيا أكبر في الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية دائمة بدلا من استمرار وابل الأسئلة والمطالب التي لا أساس لها الموجهة إلى روسيا والدول الأخرى بشأن ما ينبغي عمله وكيفية القيام به.

وستواصل روسيا والبلدان الضامنة الأخرى جهودها المكثفة على الجبهة السياسية فيما يخص تنفيذ قرار تشكيل لجنة دستورية الذي اتخذه السوريون في سوتشي. وقد بلغت المفاوضات في الوقت الراهن مرحلة مكثفة للغاية. وما زلنا نرى أن جميع المعايير المتعلقة بعمل اللجنة الدستورية ينبغي أن يقرها السوريون أنفسهم. فذلك هو السبيل الوحيد حتى تكون اللجنة فعالة وقادرة على أداء مهامها. ونود أن نشدد على أنه لا يوجد بديل صالح للّجنة الدستورية. ونحث الجميع على المشاركة في العمل الجماعي لإنشاء عملية سياسية شاملة، وهو أمر بالغ الأهمية لسورية والشرق الأوسط والمجتمع الدولي بأسره، تحت رعاية الأمم المتحدة، وتماشيا مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي نعتقد أنه سيُتيح للأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني تقديم المساعدة الضرورية المنقذة للحياة إلى جميع السوريين، حسب احتياجاتهم. ولطالما اعتقدنا أنه ينبغي للمجلس أن يكون متحدا في دعم الأمم المتحدة وشركائها في المجال الإنساني، الذين ما انفكوا يعملون في ظل ظروف صعبة لتقديم المعونة إلى ملايين السوريين. وينبغي أن تكون الاحتياجات الإنسانية للسوريين أولويتنا وأن تكون تلبية تلك الاحتياجات في صلب مداولات المجلس وقراراته. ويحدونا الأمل في أن يسهم القرار الذي اتخذناه اليوم في إنهاء معاناة جميع السوريين. ونود أن نعرب عن تقديرنا للقائمين على الصياغة، الكويت والسويد، لقيادة عملية التفاوض بفعالية، ونشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة.

ونشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. وبما أن هذا هو بياننا الأخير بشأن المسألة الإنسانية السورية بصفتنا عضوا في مجلس الأمن، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر الإعراب عن عميق تقديرنا لقيادته الفعالة. فلطالما كانت إحاطاته الإعلامية مفيدة للغاية في لفت انتباه المجلس والعالم بأسره إلى المأساة الإنسانية في سورية. وأشكره على عمله المُميّز والممتاز. كما نشكر جميع العاملين في المجال الإنساني على خدمتهم المتفانية في تقديم المعونة إلى جميع المحتاجين إليها.

على الرغم من الانخفاض النسبي في حدة العنف بوجه عام، لا زال المدنيون في بعض المناطق السورية يعانون من الآثار المباشرة وغير المباشرة للأعمال العدائية، بما في ذلك حدوث وفيات وإصابات وتدمير المنشآت المدنية. وفي هذا الصدد، نتفق مع الأمين العام، الذي دعا في آخر تقرير له (S/2018/1104)، إلى تعزيز الجهود الرامية إلى الحفاظ على التهدئة وعلى المنطقة المنزوعة السلاح المتفق عليها في إدلب وحماية المدنيين. ونكرر تقديرنا لتركيا وروسيا على مواصلة جهودهما الرامية إلى تنفيذ اتفاق إدلب. ولا يزال تجنب حدوث تصعيد عسكري هناك أمرا بالغ الأهمية لتفادي أي كارثة إنسانية محتملة. وفي هذا الصدد، نشجع جميع الدول التي تملك نفوذا على الأطراف على العمل معا وتعزيز التنسيق على الصعيد العالمي لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في قائمة الأمم المتحدة.

وما فتئت الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني يصلون إلى ملايين الناس من خلال جميع السبل المتاحة، ومنها تقديم المساعدة عبر الحدود، التي يذكرها تقرير الأمين العام بوصفها جزءا حيويا من الاستجابة الإنسانية. ونرحب باستمرار الجهود الرامية إلى زيادة المعونة الإنسانية المقدمة من داخل سورية. وفي هذا الصدد، نشجع بقوة الأمم المتحدة والحكومة السورية على مواصلة مشاوراتهما لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق، بما فيها تلك التي يصعب الوصول إليها. ولا يزال إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومستمر ومن دون عوائق أمرا بالغ الأهمية لجميع السوريين. وفي هذا الصدد، فإن تنفيذ القرار الذي اتخذناه اليوم أمر حاسم لتحسين إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية.

في الختام، وكما ذكرنا مرارا وتكرارا، فإن المأساة الإنسانية في سورية لا يمكن معالجتها إلا من خلال حل سياسي شامل. فما من حل عسكري للأزمة السورية. ولن يتم تسويتها إلا من خلال حل سياسي، بتيسير من الأمم المتحدة، استنادا إلى القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الذي يلتزم بتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري. وعلى نحو ما ذكّرنا الأمين العام في تقريره، ينبغي أن ندعم جميعا الهدف الوحيد وراء الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، ألا وهو، إنهاء معاناة السوريين. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى الإحاطة الإعلامية التي سيقدمها المبعوث الخاص دي ميستورا في الأسبوع المقبل.

السيد يورنتي سوليث (بوليفيا) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن شكره للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطته الإعلامية.

كما ذكر بعض زملائنا بالفعل، فإن النزاع في سورية مستمر لأكثر من سبع سنوات، ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أُزهقت أرواح أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، فيما يحتاج حوالي ١٣ مليون شخص، من بينهم ٥,٣ ملايين طفل، إلى المساعدة. ومع ذلك، لا يزال أبناء الشعب السوري يأملون عودة السلام إلى بلدهم واستئناف حياتهم اليومية العادية، وهو أمر يبدو بعيد المنال في الوقت الراهن. ونحن نشجب استمرار جماعات المعارضة المسلحة غير التابعة للدول والجماعات التي صنَّفها مجلس الأمن على أنها إرهابية في شن هجمات، والتي تؤدي إلى قتل المدنيين الأبرياء أو تتسبب في تشريدهم. وعلى الرغم من ذلك، نود أن نُذكّر المجلس بأنه ينبغي مراعاة القانون الدولي في جميع المبادرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

صوتت بوليفيا مؤيدة للقرار المتخذ اليوم لأننا نعتقد أن تقديم المساعدة الإنسانية للشعب السوري أمر ملح، ولا سيما لمن هم في مناطق يصعب الوصول إليها، فضلا عن أشد الفئات ضعفا التي تحتاج إلى الحماية والدعم النفسي والاجتماعي. ونشكر وفدي الكويت والسويد على ما أبدياه من التزام خلال المفاوضات بشأن نص القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) المتخذ اليوم.

لقد عُقدت جلسات عديدة بشأن هذه المسألة منذ انتخاب بوليفيا عضوا في المجلس. وشهدنا حاجة الشعب السوري الملحة إلى المساعدة الإنسانية، ولكننا شهدنا أيضا التقدم الكبير المحرز على صعيد تحقيق الاستقرار والتخفيف من حدة العنف الذي شهدته السنوات السابقة، وهو ما أتاح في الأشهر القليلة الماضية إحداث تغير ملموس في مجريات النزاع على أرض الواقع، ويُعزى ذلك أساسا إلى بدء الحوار بين الأطراف المعنية. ونسلط الضوء على اتفاقات أستانا، التي أتاحت إنشاء مناطق هامة لتخفيف التوتر، والتي نعتبرها إحدى المبادرات التي ستساعد في الحد من مستوى أعمال العنف من أجل تيسير إحلال السلام والاستقرار في سورية. كما نود تسليط الضوء على الاتفاق الذي تم التوصل إليه بوساطة روسيا وتركيا، والذي يُنشئ منطقة منزوعة السلاح بغية تيسير إيصال المعونة الإنسانية والإجلاء الطبي في حالات الطوارئ، فضلاً عن تسليم بعض أعضاء الجماعات الإرهابية لأسلحتهم الثقيلة. ونشجع الأطراف على تكرار تلك الاتفاقات، فضلا عن الاتفاق المبرم في اسطنبول في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر بين تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا. فلهذه الالتزامات أثر كبير على الناس حيث أنها تتيح انتفاعهم بسرعة بالمساعدة الإنسانية والرعاية الطبية.

كما نشيد بالحل التوفيقي الذي توصلت إليه مؤخرا الأمم المتحدة وحكومات سورية والأردن وروسيا والولايات المتحدة، والذي أتاح لقافلة تحمل المعونة الإنسانية لـ ٥٠ ٠٠٠ شخص دخول مخيمَ الركبان، وندعو إلى مواصلة بذل الجهود الرامية إلى تقديم المعونة الإنسانية ودخول القوافل العابرة للحدود في إطار احترام سيادة سورية، التي استعادت جزءا كبيرا من أراضيها.

وأود أن أشيد مرة أخرى إشادة خاصة بموظفي مختلف الوكالات والمنظمات الإنسانية الذين يخاطرون بسلامتهم وحياتهم للاضطلاع بعملهم. وفي إطار القانون الدولي الإنساني، ندعو الأطراف إلى ضمان إمكانية وصول العاملين في مجال المعونة من دون شروط أو عوائق، وكفالة سلامتهم وأمنهم وضمان ألاّ تصبح القوافل الإنسانية والعاملون في المجال الإنساني والمراكز الطبية والمدارس أهدافاً عسكرية، أيا كانت الظروف. ونشجع الأطراف المعنية على مواصلة جهودها لتمكين الإجلاء الطبي في حالات الطوارئ وإنشاء ممرات إنسانية تتيح للمدنيين التنقل طوعاً، فضلاً عن ضمان عودة المشردين داخليا واللاجئين عودة كريمة وآمنة إلى مواطنهم الأصلية.

أن تطهير تلك المناطق من الذخائر غير المنفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية مهمة أساسية، على غرار استعادة خدمات المياه والصرف الصحي، والمدارس والمستشفيات.

وترفض بوليفيا أي محاولة لتجزئة سورية أو زرع الطائفية في ذلك البلد. كما نرفض وجود قوات عسكرية أجنبية في سورية دون إذن من الحكومة السورية. ولا بد من سحب هذه القوات في إطار القانون الدولي ومبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. كما أطلب من السيد لوكوك أن يدرج في إحاطته الإعلامية المقبلة أثر الجزاءات الانفرادية على الحالة الإنسانية في سورية. إن تلك الجزاءات غير قانونية بموجب القانون الدولي، وما من شك في أنها تؤثر على إيصال المعونة الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى عدم جعل المعونة الإنسانية انتقائية؛ علاوة على ذلك، ندعو إلى عدم تسييس المعونة الإنسانية. وأخيرا، نؤكد مجددا، كما قال ممثل إثيوبيا، على أنه لا يوجد حل عسكري للحالة في سورية. والحل الوحيد هو إجراء عملية شاملة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري، وتتماشى مع قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وفي إطار عملية جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة، ويؤكد من جديد امتناننا

للسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وجميع أعضاء فريقه على عملهم، وعلى موافاتنا كل شهر بآخر المستجدات بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

إن تغيير موضوع هذه الجلسة من إحاطة إعلامية سياسية إلى إحاطة إعلامية إنسانية – إذ كانت الإحاطة الأولى مقررة الأسبوع القادم أصلا – جعل وفد بلدي يعتقد أن بعض التطورات قد حدثت وأصبح من الممكن تناول المسألة الإنسانية في سورية بشعور من التفاؤل والأمل. للأسف، ليس هذا هو الحال. وعلى الرغم من الموارد البشرية والمالية الهائلة التي عبأتها ونشرتها الأمم المتحدة وشركاؤها في المجال الإنساني، فإن الحالة في الميدان لا تزال مثيرة للقلق. ومنذ بداية النزاع في سورية، قيل ما يكفي عن الحالة الإنسانية، وصدرت العديد من التقارير التي أدت إلى نفس الاستنتاج، وهو أن الحالة الإنسانية لا تزال غير مستقرة إلى حد كبير، ويرجع ذلك أساسا إلى تزايد الأعمال العدائية في مختلف أنحاء البلد.

ولا تزال حكومة غينيا الاستوائية تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف مؤخرا في مختلف أنحاء البلد، مثل إدلب، حيث يجب مضاعفة الجهود من أجل الحفاظ على الانفراج وضمان نزع السلاح في المنطقة، على النحو المتفق عليه في أيلول/سبتمبر الماضي، وحماية السكان المدنيين. علاوة على ذلك، فإن التقارير التي تفيد بوقوع هجوم كيميائي مزعوم في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر في حلب، والاستهداف الروتيني لدير الزور بعمليات مكافحة الإرهاب تتطلب استجابات سريعة وحاسمة من المجلس من أجل حماية الآلاف من الأسر التي لا تزال تفقد ذويها مع استمرار النزاع. ومرة أخرى، نؤكد على الحاجة إلى وفاء الأطراف المتحاربة بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي. وما من شيء يبرر الاستخدام المتعمد للأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أو استخدام المواد الكيميائية كسلاح من أسلحة الحرب. وبناء عليه، صوتنا مؤيدين للقرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، بشأن مساعدات الأمم المتحدة في سورية، لأننا نعتقد أن القرار مهم بالنسبة للعمليات العابرة للحدود. ونأمل أن يؤدي اتخاذه إلى تخفيف معاناة الشعب السوري. ونشكر السفير منصور والسفير سكوغ على تيسير الصياغة والتفاوض واتخاذ القرار.

وكما يصف الأمين العام بوضوح في تقريره (S/2018/1104)، ووفقا لبيانات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لا تزال عمليات إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود تمثل شريان حياة لا غنى عنه بالنسبة لمئات الآلاف من الناس في جميع أنحاء سورية. وبلغ متوسط إيصال المعونة الغذائية إلى أكثر من ٧٥٠ ٠٠٠ شخص كل شهر في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠١٨ نتيجة للأنشطة العابرة للحدود التي تقوم بها الأمم المتحدة. وما من شك في أنه بعد سنوات عديدة من النزاع الجاري، ينبغي لمجلس الأمن، الذي تعتبر قراراته ملزمة، أن يواصل القيام بدور رئيسي في تشكيل مستقبل سورية. وينبغي له القيام بذلك عن طريق طرح أي مبادرات قد تشفي الجراح التي تعاني منها سورية يوما ما، كما قال أحدهم ذات مرة. وينبغي القيام بذلك دائما مع الاحترام الكامل لسيادة البلد واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية. ستواصل حكومة جمهورية غينيا الاستوائية إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع، وهي تهيب مرة أخرى بأعضاء المجلس إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الإسراع في إنشاء وتشغيل اللجنة الدستورية، وفقا لنتائج مؤتمر الحوار الوطني في سورية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): امتنعت الصين عن التصويت على القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، بشأن تجديد التدابير المتعلقة بالمساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. ترى الصين أنه ينبغي للعمليات الإنسانية التي يقوم بها المجتمع الدولي في سورية أن تلتزم بالمبادئ التي يسترشد بها العمل الإنساني للأمم المتحدة، فضلا عن الأحكام ذات الصلة

من القانون الدولي، وأن تتقيد تماما بمبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس، مع ضمان أن جميع المناطق وجميع السكان المحتاجين في سورية يتلقون المساعدة في الوقت المناسب.

إن المساعدة الإنسانية عبر الحدود هي طريقة الخاصة ردا على مجموعة من الظروف المحددة. ويجب أن تحترم تماما سيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وأن تجري في امتثال صارم لقرارات مجلس الأمن. وينبغي للإجراءات المتخذة في هذا الصدد أن تتم تحت إشراف الأمم المتحدة طوال العملية وبقدر أكبر من الشفافية. وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتحسين التنسيق مع الحكومة السورية، ويتعين أن اتخاذ التدابير العملية لمنع وقوع إمدادات المعونة في أيدي الجماعات الإرهابية.

وتشيد الصين بالكويت والسويد، بوصفهما مشاركين في الصياغة، لمراعاتهما اقتراحات من الدول الأعضاء فيما يتعلق بجملة أمور من بينها، تيسير عودة اللاجئين السوريين، وتحسين العمليات الإنسانية، وتعديل تواتر تقارير الأمين العام خلال المشاورات بشأن القرار. غير أن بعض الشواغل المشروعة التي أثارها أعضاء المجلس، بما فيهم الصين، لم يؤخذ بها. ولا يزال هناك مجال للتحسين. ونحن نرى أنه ينبغي لأعضاء المجلس أن يواصلوا المشاركة في ذلك من أجل تحقيق أقصى قدر من التوافق في الآراء. أود أن أشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك على إحاطته الإعلامية. كما أثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية من أجل تحسين الحالة الإنسانية في سورية. وتود الصين أن تتشاطر وجهة نظرها بشأن الحالة الإنسانية الراهنة في سورية،

أولا، إن الحالة الإنسانية في سورية عموما لا تزال قاتمة. إذ خلّفت سنوات النزاع العديدة في سورية عددا كبيرا من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة، وبنية تحتية منهارة، وانعدام الأمن الغذائي والافتقار إلى الرعاية الطبية والأدوية. ولا تزال الحالة في المناطق الشمالية والشرقية في سورية هشة. حيث تستمر الإصابات في صفوف المدنيين، وكذلك خطر تدهور الحالة الإنسانية.

ثانيا، إن الحالة الأمنية في سورية مستقرة على العموم. وخفت حدة النزاعات في جميع أنحاء البلد، مما يوفر بيئة مواتية لتحسين الحالة الإنسانية. وعلى الرغم من أن تنفيذ المذكرة بشأن تثبيت الحالة في منطقة تخفيف التوتر في إدلب قد واجه عقبات عملية، فإن التنفيذ جار إلى حد كبير. ولا يزال حوار أستانا في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر يؤدي دورا هاما في استمرار تحسين الحالة السورية وفي توطيد وقف الأعمال العدائية والعنف.

ثالثا، لقد تغيرت احتياجات سورية من المساعدة الإنسانية في الآونة الأخيرة. ومع تحسن الوضع تحسن في بعض مناطق سورية، يرتفع عدد اللاجئين السوريين العائدين من البلدان المجاورة مثل الأردن ولبنان.

ووفقا لتوقعات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، فإن هذا سيبلغ ربع مليون في عام ٢٠١٩. كما إن عدد اللاجئين والمشردين العائدين إلى ديارهم يزداد بشكل مطرد. وترميم أو إعادة بناء مرافق الإسكان والمياه والكهرباء والمرافق الطبية والتعليمية شرط أساسي، وإزالة الألغام وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب توجد الآن على رأس الأولويات.

وينبغي للأطراف السورية، في ضوء الحالة الراهنة، أن تضع المصلحة العليا للمصير الوطني ورفاه الشعب أولا، وأن تحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تسوي خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وأن تعمل معا للحفاظ على استقرار سورية وعلى منع تصعيد النزاع ومواصلة تهيئة الظروف المواتية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في البلد. ويتحتم على المجتمع الدولي أن يزيد مساعدته – المالية والعينية – للشعب السوري وأن يكثف الدعم المقدم للبلدان المضيفة للاجئين السوريين، بما في ذلك لبنان والأردن وتركيا. وينبغي للمجتمع الدولي، في الوقت نفسه، أن يكثف جهوده لتحسين الحالة الإنسانية للعائدين

من اللاجئين السوريين والأشخاص المشردين داخليا، وأن يهيء ظروفا مواتية يمكنهم فيها العيش والعمل بسعادة وسلام. وإعادة بناء الهياكل الأساسية جزء من هذه العملية.

وتتيح الحالة الراهنة في سورية فرصة للقيام بعملية التسوية السياسية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بقوة دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة ويدفع الأطراف السورية إلى التوصل إلى حل يعالج شواغل جميع الأطراف خلال المفاوضات، استنادا إلى المبدأ المتمثل في أنه ينبغي للعملية أن تكون بقيادة سورية ويملكها السوريون وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤ (٢٠١٥). فبذلك فقط يمكننا التخفيف على نحو نهائي من المحن الإنسانية التي تواجه سورية، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تسوية شاملة وعادلة وملائمة للمسألة السورية.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر وكيل الأمين العام لوكوك على إحاطته الإعلامية الشاملة والزاخرة بالمعلومات.

وإذ أننا نعلم أن النزاع الجاري لا يزال يؤثر على حياة المدنيين في سورية، فإننا ندعم بقوة الجهات الفاعلة الإنسانية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي تعمل في جميع أنحاء البلد على إنقاذ الأرواح. لقد صوتنا مؤيدين القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، اليوم، كما ظللنا نفعل مع كل قرار خلال سنتي عضويتنا في مجلس الأمن التي نوقشت خلالها مسألة المساعدة الإنسانية وإمكانية وصولها. وتشدد كازاخستان، عند القيام بذلك، على أهمية التقيد بمبادئ الحياد والنزاهة في العمل الإنساني، بتقديم المساعدة إلى الجميع، سواء كانوا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، وبالتالي يحدث توزيع عادل للمعونة الإنسانية.

ونثني على اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية على عملهما في سورية، ولا سيما على حملة التحصين المكثفة التي امتدت ١٨ شهرا، التي كانت مثار إعجاب، وأنهت تفشي شلل الأطفال وفيروسه في دير الزور والمناطق المحيطة به. فالخبراء العالميين في مجال الصحة العامة والمسالك البولية والدراسات الوبائية يؤكدون على هذا الاستنتاج.

وفيما يتعلق بالمحادثات في أستانا، فإننا نرحب بمشاركة ممثلي مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واللجنة الدولية للصليب الأحمر في الجولة الأخيرة من عملية أستانا في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، إذ أن ذلك قد أدى إلى إيجاد سبل للتخفيف من الحالة الإنسانية خلال المناقشات التي أجريت مع وفود إيران وروسيا وتركيا. وفي الوقت نفسه، نرى أن المناطق المنكوبة تفتقر إلى السيطرة والتوزيع المنصف والفعال للغذاء والوقود ومياه الشرب والأدوية، وخصوصا عندما تتدفق الموارد في أيدي الجماعات المسلحة وليس السكان المدنيين.

ويجب عدم تسييس المعونة الإنسانية. ولذلك، من الضروري تنفيذ آلية تنسيق أنشطة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وجمعية الهلال الأحمر السوري، ووكالات الأمم المتحدة، والحكومة السورية والدول الضامنة. ونحن نرى قيمة كبيرة لمبادرة الأمم المتحدة المتعلقة بإزالة الألغام وإعادة تأهيل البنية التحتية في الأراضي المحررة من قبضة الإرهابيين للتمكين من بدء العمليات الإنسانية. ومن شأن هذا كذلك أن يساعد اللاجئين، بمن فيهم اللاجئون في مخيم ركبان، على العودة إلى ديارهم.

إن كازاخستان تعتبر مبادرات وبرامج منظمة الأغذية والزراعة تكتسي بالغ الأهمية، وتناشد البلدان الأخرى دعم وتعزيز برامج المنظمة، بما في ذلك بتزويد المزارعين السوريين ببذور وأسمدة مجانية أو مدعومة، من أجل تحسين الحالة الغذائية في البلد.

وأخيرا، نشيد، مع بالغ التقدير، بالمساهمة المقدمة من جميع المشاركين في عملية أستانا، وعلى وجه الخصوص الدول الضامنة. وستركز مفاوضات أستانا بشأن سورية، على تعزيز الجهود السلمية في سورية وإنهاء المعاناة الإنسانية. ومن الواضح

أن هذا ممكن، من خلال عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلبي التطلعات المشروعة للشعب السوري. فلن تخف الأزمة الإنسانية بمرور الزمن، إلا عندما تخف التوترات السياسية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونشكر السيد مارك لوكوك، على إحاطته الإعلامية الهامة.

تتابع بيرو بقلق بالغ استمرار النزاع والحالة الإنسانية الخطيرة في الجمهورية العربية السورية. فمن الواضح أنه حدثت تطورات في الميدان، في الأشهر الأخيرة، وأن مستويات العنف قد انخفضت. ومن الصحيح كذلك أن الملايين من الناس يعيشون في ظروف شديدة الهشاشة.

ويجب علينا أن نشجب استمرار العنف في الشمال الغربي من البلد وأثره على السكان المدنيين، مع تجدد وقوع خسائر في الأرواح والإصابات. ونرى أن من الضروري تجنب مأساة إنسانية أخرى بالحفاظ على المنطقة المنزوعة السلاح المنشأة في إدلب، بفضل الاتفاق الذي توصلت إليه تركيا والاتحاد الروسي في أيلول/سبتمبر الماضي. وكذلك نرى أن من الضروري معالجة الظروف السيئة التي يعيشها السكان المدنيون المحاصرين في دير الزور، وحمايتهم من الهجمات الموجهة ضد مقاتلي تنظيم داعش.

وإذ نكرر إدانتنا القوية لجميع الأنشطة الإرهابية، فإننا نؤكد على ضرورة احترام المبادئ الإنسانية المتمثلة في التناسب والمشروعية والحيطة. ونشدد، إذ نرحب بتوزيع الأمم المتحدة مؤخرا مساعدات إنسانية في ركبان، على واجب الالتزام بالسماح باستمرار وصول المساعدات طالما ظلت الحاجة إلى ذلك قائمة.

ومن ناحية أخرى، نرحب بأول تقدم أحرزه فريق أستانا في تحديد الأشخاص المفقودين وعودة الرفات والإفراج عن المحتجزين والمفقودين. ويحدونا الأمل في أن تسهم تطورات جديدة وإضافية في هذه المسائل الإنسانية في الأسابيع والأشهر القادمة في تعزيز التخفيف الضروري من حدة التوترات لإنهاء النزاع وتحقيق المصالحة السورية.

وأختتم بياني بالتشديد على ضرورة أن يظل مجلس الأمن موحدا في ممارسة مسؤولياته بموجب القانون الإنساني الدولي، كما تجلى في اتخاذ القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨)، الذي مدد، في جملة أمور، وصول المساعدات عبر الحدود. ونشيد، في هذا الصدد، بجهود وفدي السويد والكويت للمضي قدما بمشروع القرار بغية التخفيف من معاناة الشعب السوري.

غير أنه يجب علينا أن نضع في اعتبارنا أن من شأن التوصل إلى حل سياسي يضع الأسس اللازمة لتحقيق السلام المستدام في سورية أن يمكن من التغلب على الكارثة الإنسانية التي ما زالت تؤثر على سكانها. ونود أخيرا، في هذا السياق، أن نشدد على أهمية عقد اللجنة الدستورية قبل نهاية هذا العام، بغية إحراز تقدم في التوصل إلى حل سياسي للنزاع السوري، بالاسترشاد بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبيان جنيف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل كوت ديفوار.

يهنئ وفد بلدي السيد مارك لوكوك على إحاطته الممتازة بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

تظل كوت ديفوار تشعر بالقلق بوجه خاص إزاء الحالة الإنسانية المتردية في الجمهورية العربية السورية، التي تفاقمت مؤخرا بسبب التصعيد العسكري في الشمال الغربي من البلد، بما في ذلك في المنطقة المجردة من السلاح في محافظة إدلب، التي أنشئت وفقا للاتفاق الذي وقعه الاتحاد الروسي وتركيا في ١٧ أيلول/سبتمبر. ويشكل هذا التصعيد العسكري الجديد، الذي يأتي عقب ادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في حلب من قبل جماعات مسلحة، عائقا أمام عملية السلام

الجارية ويهدد حياة ورفاه الملايين من المدنيين الذين يعيشون في المنطقة. ويود وفد بلدي أن يذكر جميع الأطراف المعنية بمسؤولياتها بكفالة إتاحة وصول مستدام وآمن وسريع ومن دون عوائق للمساعدة الإنسانية إلى الأشخاص المعرضين للخطر في جميع أنحاء الأراضي السورية.

وفي هذا الصدد، نرحب بوصول قافلة إنسانية تابعة للأمم المتحدة والهلال الأحمر العربي السوري إلى مخيم الركبان للمشردين داخليا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعد توقف دام ١٠ أشهر. وقد سمح ذلك بإغاثة الأشخاص المتضررين بشدة من الطقس والظروف الصحية ونقص السلع الأساسية.

ووفدي صوت مؤيدا التجديد لآلية إيصال المعونة الإنسانية عبر الحدود لمدة سنة واحدة، والتي تنتهي ولايتها في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وللسنة الرابعة على التوالي، يسمح ذلك للأمم المتحدة وشركائها بمواصلة عملهم في مجال المساعدة الإنسانية رغم العديد من التحديات. ونشكر الكويت والسويد على عملهما في هذا الصدد. وكوت ديفوار تشدد على حقيقة أن جميع أطراف النزاع ملزمة باحترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك مسؤولية حماية المدنيين.

في الختام، لا يزال بلدي مقتنعا بأن الحل السياسي الدائم هو وحده الذي سيضع حدا للأزمة السورية. والمفاوضات بين الأطراف السورية التي تجري تحت رعاية الأمم المتحدة وعمليتي أستانا وسوتشي تشكل الأطر المشروعة لتحقيق ذلك. وفي هذا الصدد، تحث كوت ديفوار الأطراف المتحاربة على الاتفاق على إنشاء اللجنة الدستورية، التي ستقوم بوضع مشروع دستور جديد. وسيكون ذلك خطوة حاسمة صوب تنظيم انتخابات شفافة وسلمية وشاملة للجميع بغية استعادة السلام الدائم والاستقرار في سورية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): من المفارقات البارزة التي لفتت الانتباه في هذه الجلسة المخصصة أساسا للوضع الإنساني في بلدي، سورية – كل سورية، وليس في جزء من سورية – أن بعض الزملاء المتكلمين، وأخص بالذكر الممثلين الدائمين للسويد والكويت والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا، قد أظهروا حبورا ملحوظا منقطع النظير بزاوية ضيقة جدا من مفاعيل القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) وهي المتعلقة بتمديد العمليات الإنسانية المسماة عبر الحدود. قالوها صراحة في بداية كل المداخلات. فكل ما كان يهمهم هو أن تمدد هذه القصة، أي تجاوز السيادة السورية من خلال تمديد العمليات الإنسانية عبر الحدود. هذا هو بيت القصيد. في حين أنهم تغافلوا عن واقع أن هذه العمليات المسماة عبر الحدود لا تغطي سوى أقل من ٥ في المائة من المساعدات المقدمة للسوريين. أي أن نسبة خمسة وتسعين في المائة من المساعدات الإنسانية تقدم من الداخل السوري، وليس عبر الحدود.

هذا بطبيعة الحال، وبغض النظر عن مسألة استخدام المعابر الموجودة عبر الحدود مع تركيا لتهريب السلاح والإرهابيين، بدلا من المساعدات الإنسانية. والقصة طويلة، سبق وأن تحدثنا عنها مرارا وتكرارا. وهناك عشرات الأتراك من ضباط الجمارك والقضاة الذين تم زجهم في السجون التركية لأنهم كشفوا هذا الواقع، يعني أن السيارات التي ترسل من المعابر لا تحمل مساعدات إنسانية وإنما سلاح. وعلى الرغم من هذه الصورة، ما زال البعض يبحث عن جنس الملائكة بعد ثماني سنوات من الحرب الإرهابية التي شنت على بلادي من قبل تحالف شيطاني عالمي، والبعض موجود في هذه القاعة.

نناقش اليوم التقرير الثامن والخمسين للأمين العام حول الوضع الإنساني في بلادي، سورية (S/2018/1104). وكما يعلم الجميع، فقد اتخذ هذا المجلس العديد من القرارات وعقد

مئات الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية لهذا الغرض. وأعتقد أن الوقت قد حان لهذا المجلس الكريم، بعد كل هذه القرارات والاجتماعات، أن يجيب على السؤال التالي: هل الهدف من هذه التقارير والجلسات والقرارات هو فعلا تحسين الوضع الإنساني في سورية، أم أن البعض يسعى من خلالها فقط إلى ممارسة الضغط السياسي على الحكومة السورية واستخدام معاناة وآلام السوريين كسلعة للإتجار السياسي الرخيص؟ وإذا كان الهدف، كما يدعي البعض، هو تحسين الوضع الإنساني في بلادي سورية، فإن المطلوب اليوم ليس إصدار قرارات جديدة أو عقد اجتماعات استعراضية، بل المطلوب هو القيام بما يلي.

أولا، مساعدة الحكومة السورية على مكافحة ما تبقى من شراذم المجموعات الإرهابية المسلحة، التي كانت السبب الرئيسي لنشوء الأزمة الإنسانية وتفاقمها، بما في ذلك أزمة النزوح واللجوء. ويمكن لأي متابع حريص فعلا على رفاه السوريين أن يلاحظ أن الأزمة الإنسانية لم تنشأ إلا في المناطق التي دخلت إليها هذه التنظيمات الإرهابية المسلحة، وتلك التي تتواجد فيها قوات أجنبية بشكل غير شرعي.

في دمشق ٨ ملايين نسمة. ما في مشكلة إنسانية. ولا توجد مشكلة إنسانية في حلب ولا في حمص ولا حماة. وهي كلها مناطق خاضعة لسيطرة الدولة. المشاكل الإنسانية موجودة في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة الإرهابية والمناطق التي يتواجد فيها احتلال أجنبي. وكل الأعضاء تحدثوا اليوم عن التنف والركبان. من الذي يحمي الإرهابيين من داعش في التنف؟ أليس القوات الأمريكية؟

ثانيا، أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته من خلال التحرك الجاد والفوري لوقف الاعتداءات والمجازر والتدمير الممنهج للبنية التحتية في سورية والتي يرتكبها التحالف غير الشرعي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، والعمل على إلزام دول ذلك التحالف غير الشرعي بأحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المجلس هذا، وهي كلها تؤكد على رفض جرائم العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول وتقويض السلامة الإقليمية للدول الأعضاء. وكأن هذا الكلام لم يرد في قرارات مجلس الأمن، وإنما في شعر شكسبير قبل ٤٠٠ سنة.

ثالثا، الرفع الفوري للإجراءات القسرية أحادية الجانب التي اتخذتها بعض الدول، وبعضها موجود بيننا هنا في هذه القاعة، وأعني بذلك دول أعضاء في هذا المجلس، بحق الشعب السوري، وهي إجراءات أضرت بشكل كبير بالأوضاع المعيشية للمواطنين السوريين. وقد تحدث عنها مشكورا زميلي سفير الاتحاد الروسي والسفير البوليفي، حيث أن استمرار هذه التدابير، التي يصفها بعض الزملاء بأنها عقوبات، هي ليست عقوبات لأنها غير مفروضة من قبل مجلس الأمن، هي إجراءات قسرية أحادية الجانب مرفوضة مما يسمى المجتمع الدولي. الأمم المتحدة ضد الإجراءات القسرية أحادية الجانب، ونصوت كل سنة في الجمعية العامة على عدة قرارات بهذا الشأن. إن استمرار هذه التدابير يعتبر العائق الأبرز حاليا أمام تعزيز تأمين الاحتياجات الأساسية للسوريين ودعم وضعهم الإنساني والمعيشي، وتأمين المتطلبات الأساسية في سياق تهيئة الظروف المناسبة لعودة النازحين واللاجئين السوريين إلى مناطقهم وحياتهم الطبيعية.

رابعاً، زيادة الدعم الإنساني الدولي للاستجابة لاحتياجات السوريين، خاصة في ظل المستوى الحالي للتمويل الإنساني الذي لا يزال دون المأمول منه، كما تحدّث السيد لوكوك، وفي ظل ربط المانحين في مؤتمراتهم الاستعراضية تمويلهم بشروط سياسية تتعارض مع مبادئ العمل الإنساني، ورفضهم دعم إعادة تأهيل المرافق الخدمية السورية الأساسية لدعم صمود السوريين وعودة اللاجئين والمهجرين داخلياً إلى مناطقهم بكرامة وأمان. وقد استمعنا اليوم بشكل واضح من خلال مداخلات السادة الزملاء ممثلي أمريكا وبريطانيا وفرنسا عن ذلك. تحدثوا بجلاء عن ربط

مسألة إعادة الإعمار وعودة اللاجئين بشروطهم السياسية التي يضعونها لإيقاف دعمهم للإرهاب.

خامساً، التوقف عن تسييس الشأن الإنساني في سورية، بما في ذلك التوقف عن تقديم معلومات وأرقام مضللة والتوقف عن تجاهل الوقائع والتغيرات على الأرض. طبعاً عندما نتحدّث عن ذلك فلدينا وقائع ولدينا أرقام ولدينا إثباتات وبراهين على صحّة ما نقول. البعض عندما يضللكم قائلاً بأن أربع قوافل إنسانية فقط وصلت إلى مقصدها في شهر كذا، أو خمس قوافل إنسانية وصلت إلى مقصدها في شهر كذا، هذا كلام غير صحيح. أنا كنت في دمشق قبل أيام وزرت رئيس الهلال الأحمر العربي السوري، وسألته: كم قافلة تم إرسالها، أيها السيد لوكوك، منذ بداية العام وحتى الآن؟ فسلّمني هذا الجدول، هذه كلها قوافل منذ بداية العام! العدد الإجمالي ١٨٢ قافلة فقط من الهلال الأحمر. ويأتي البعض في هذا المجلس ليضللكم ويقول لكم إن أربع قوافل فقط قد تم إرسالها، أو ١٢ قافلة فقط! وعندما يرسلون قافلة إلى الركبان والتنف بموافقتنا يسلمونها إلى الإرهابيين في التنف ولا تذهب إلى أولئك الذين تحدثتم عنهم – ٥٠٠٠٠ مدني مستحق للمساعدات في التنف – فالقافلة التي ذهبت إلى التنف، يا سيد لوكوك، انتهت بين أيدي الإرهابيين وأنت تعرف ذلك.

إن تمديد مفاعيل القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) لا يعكس التطورات الحاصلة على الأرض منذ اتخاذه بتاريخ ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٤، وذلك نظراً لانتفاء الحاجة لتسيير قوافل المساعدات الإنسانية عبر الحدود بعد استعادة كافة المناطق التي كانت مصنّفة على أنها محاصرة أو صعبة الوصول. وأود هنا أن أؤكد من جديد على أن الحكومة السورية هي الأحرص على تقديم كافة أنواع المساعدات الإنسانية لجميع مواطنيها أينما تواجدوا على كامل الأراضي السورية، وهو واجب عليها وتقوم به خير قيام بالتعاون مع الهلال الأحمر العربي السوري، وستبقى الحكومة السورية ملتزمة به. كما أؤكد أيضاً أن بلدي حريص على التعاون والتنسيق مع الأمم المتحدة وشركائها الإنسانيين، وفقاً للمبادئ التوجيهية الناظمة لتنسيق وتعزيز العمل الإنساني، والتي تُشدد على احترام سيادة الدول واستقلالها، وعلى دور الدولة المعنية في الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية داخل أراضيها، وعلى احترام مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

هنالك دولة في سورية، دولة يجب أن يحترمها الجميع تنفيذاً لقرارات هذا المجلس وتنفيذاً لأحكام الميثاق ولمبادئ القانون الدولي. هذا هو بيت القصيد! أما أن يقول البعض هنا وهناك في هذه الإحاطات اليوم بأن هناك ''نظام'' وأن هناك تعابير أخرى، فهذا الكلام لا يليق بهذا المجلس ولا بقائل هذه التعابير.

إن إصرار بعض أعضاء المجلس على تمديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، وتجاهلهم المتعمّد للملاحظات الجوهرية التي تقدّمت بها حكومة بلدي، إلى جانب أعضاء آخرين في هذا المجلس، بشأن تمديد أحكام القرار لا ينفي بأي حال من الأحوال العيوب التي شابت هذا القرار وتنفيذه منذ اليوم الأول لاتخاذه. وأودّ هنا أن أشير بشكل مختصر إلى بعض هذه العيوب، لعلنا نتلافاها في الجلسة القادمة.

أولاً، إن مركز العمل الإنساني المتعلق بالأزمة السورية ينطلق من دمشق، العاصمة السورية، وليس كما يسعى القرار للترويج له بأنه من مكاتب غازي عنتاب التركية أو أي مكان آخر.

ثانياً، إن الحصول على موافقة الحكومة السورية قبل إدخال المساعدات الإنسانية عبر الحدود هو مبدأ أساسي بموجب قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، ولا يجب أن يقتصر الأمر على إخطارها فقط كما ينص القرار. لماذا؟ لأن هذا الإخطار يشابه تماماً آلية التشاور التي قام بها مقدما مشروع القرار اليوم اللذان لم يأخذا بأي من ملاحظاتنا بعين الاعتبار. قالوا لكم بأنهم تشاوروا معنا وهذا صحيح. لكنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار أياً من الملاحظات التي نقلناها إليهما. هذا هو التشاور وإلا فلا!!

ثالثاً، إن آلية الرصد الأممية لا تستطيع، بل هي عاجزة عن التحقق من وصول المساعدات المرسلة عبر الحدود إلى مستحقيها لغاية تاريخه، حيث أن النسبة العظمى من هذه العمليات تجري حالياً عبر الحدود السورية – التركية، وهي موجّهة إلى المناطق الواقعة تحت سيطرة الجماعات الإرهابية المسلحة التي تصادر هذه المساعدات وتقوم بتوزيعها على عناصرها وعائلاتهم، كما حدث في التنف. كما أن الآلية وقفت عاجزة على مدار السنوات الأربع الماضية أمام سوء استخدام هذه المعابر من قبل بعض دول الجوار التي استغلتها لتقديم الدعم للمجموعات الإرهابية المسلحة، ولتهريب ما نهبته هذه المجموعات من مصانع وآثار ومواد نفطية إلى داخل أراضيها.

رابعاً، إن جدوى المساعدات عبر الحدود كانت ولا تزال محدودة مقارنة بالمساعدات الموزّعة من داخل الجمهورية العربية السورية كما أوضحت قبل قليل.

خامساً، لم يستطع القائمون على مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مراعاة معايير الشفافية وإيجاد الضمانات اللازمة لإقناع المجتمع الدولي بأن المساعدات المرسلة عبر الحدود تصل إلى مستحقيها وليس للجماعات المسلّحة، ولم يستطع القائمون على هذا المكتب حتى الآن أن يقدموا إيضاحات كافية بشأن ما يسمى ”شركاء وشركات مستقلة“ من طرف ثالث تم التعاقد معها للتحقق من وصول المساعدات إلى المستودعات والمستحقين على الرغم من طلباتنا المتكررة لهم.

سادساً، لقد فرضت ”هيئة تحرير الشام“ الإرهابية، المصنفة إرهابية على قوائم مجلس الأمن، فرضت ضرائب على المساعدات التي تدخل عبر الحدود، وتحديداً عبر معبر باب الهوى على الحدود التركية – السورية، الأمر الذي يعد تمويلاً مباشراً للإرهاب في خرق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولا سيما القرارات ٢١٧٨ (٢٠١٤) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧)، تماماً مثلما فعلت حكومة قطر عندما دفعت ملايين الدولارات لتنظيمي ”داعش“ و ”جبهة النصرة“ في الجولان السوري المحتل بذريعة دفع الفدى لإطلاق سراح رهائن محتجزين لدى هذين التنظيمين الإرهابيين، بما يشكل انتهاكاً صريحاً لمضمون قرار مجلس الأمن ٢٣٦٨ (٢٠١٧).

ختاماً، إن لدى بلدي، حكومة وشعباً وجيشاً، صورة واضحة جداً حول من هو عدوّ ومن هو صديق، كما أننا نعرف حق المعرفة أن مواجهتنا للإرهاب هي حرب يفرضها رعاة الإرهاب علينا لاستنزاف طاقاتنا بغية تمرير مخططاتهم الظالمة في المنطقة، وفي مقدمتها تصفية القضية الفلسطينية وإغراق شعوب المنطقة في ظلامية دموية وقودها الفكر الوهّابي المتطرف والجهل والعمالة لأجندات الخراب والدمار.

إن حكومة بلدي مصممة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، على مكافحة ما تبقّى من شراذم المجموعات الإرهابية المسلحة، في إدلب وغير إدلب، كما أنها مصممة على ممارسة حقها القانوني في الدفاع عن النفس لطرد كافة القوات الأجنبية الغازية التي دخلت بلدنا بشكل غير شرعي، والتي تحدث اليوم عنها الزميل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية قائلاً بكل وقاحة إن بلده قد صرف ٨ بلايين دولار على تمويل الإرهاب في سورية. سماها مساعدات إنسانية! ٨ بلايين من المساعدات الإنسانية لكنها كلها مساعدات للإرهاب.

نحن ماضون في إعادة تأهيل المناطق التي خربها الإرهابيون، وإعادة الحياة إلى طبيعتها كي يستطيع أبناء شعبنا أن ينعموا بالحياة التي اعتادوا عليها قبل فرض الحرب الإرهابية عليهم، وبما يمكن المواطنين السوريين من العودة إلى وطنهم الذي غادروه بسبب الإرهاب والإجراءات الاقتصادية الأحادية الجانب التي استهدفتهم في أساس حياتهم وفي لقمة عيشهم.

إن نجاح مشروع رعاة الإرهاب والدمار وقتلة القانون الدولي في غير مكان لا يعني أبدا أن مشروعهم في بلادنا سيمر. ونحن نعد هؤلاء بإفشال مخططاتهم ومؤامراتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.